

70.

٢١٦٨ شرح منظومة المعفوات للاقفهسي ، تأليف الترمذيين ،

م احمد بن عبد الكريم - ١٢٩٣ هـ . ككتب في القرن

الرابع عشر الهجري تقديسرا .

٢٥٠ ق ٢٥٠ م ١٩٠٠ هـ ١٤٠٠ م

٥٦٥٠ م نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٢٥٠) خطها نسخ معتان
ناقصة الآخر ولم تستكمل .

معجم المؤلفين ٢٨١: ١ الأزهري ٥٤١: ٢

١١ التعبدات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح الترمذيين على
منظومه ابن المصنف .

١١٦٧٦

١٤٠٠ / ١٦ / ٥١٥ هـ

٢١٦٩

شرح منظومه في احكام المأموم والامام . بحث محمد

م ولما بن مصطفى الهجر اوى ، ككتب في القرن الرابع عشر

عشر الهجري تقديسرا .

٤٠ ق ٢٢٠ م ١٩٠٠ هـ ١٤٠٠ م

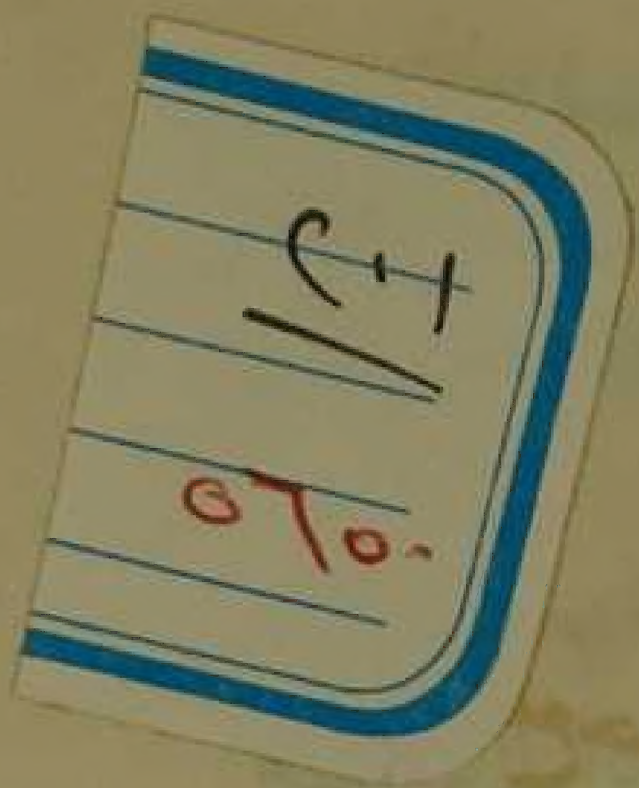
٥٦٥٠ م نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٢٧٠-٢٠٠) خطها تناسخ
مقروء ، ناقصة الاول .

١١ التعبدات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ - النسخ ب - تاريخ النسخ

١١٦٧٦

١٤١٥ / ٦ / ١٥٠ هـ



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٦٥٠ ك ١٦٧٦ / ٤
العنوان: مجموعته كقائمة
المؤلف: شرح مخطوطات
تاريخ النسخ: _____
اسم الناسخ: _____
عدد الأوراق: _____
ملاحظات: _____

الحمد لله مع حسن الثناء على ، اسدائه نعماً تترى بمنتداه
مع متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر الذي استقر في الجار والمجرور
عند حذف عامله او متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور وعلى كل تقدير اشار به
الى الحمد المقيد بنعمة ليكون شكراً وشكر المنعم واجب وذلك بعد المطلق
لتعلقه بالذات لا في مقابلة شيء واضافة حسن من اضافة الصفة للموصوف
بعد تاول المصدر بالصفة اي مع الثناء الحسن والصفة كاشفة وعلى
التقليل كتكبير الله على ما هذا كم متعلق بالثناء وضمير اسدائه لله
تعالى ونعماء مفعول المصدر وتترى صفة نعماء اي متتابعة
واحدة بعد واحدة ومن لازمه ذلك الكثرة وهذا اللازم هو
المراد وعنته متعلق باسدائه وهي بضم الميم بمعنى القوة وهي
في حقه تعالى بمعنى القدرة وقد تطلق على الضعف
فرض من اسماء الاضداد وبكسر ها بمعنى النعمة اي
انعامه اي افضاله لا بطريق الجبر تعالى عما يقول الظالمون
علواً كبيراً قال المصنف

ثم الصلاة على المختار من مضر **واله ثم صهي ثم شيعته**
مضر قبيلة صلى الله عليه وسلم وفي اصله احد اجلاده صلى

الله

الله عليه وسلم والالاقارب صلى الله عليه وسلم واتباعه
في العمل الصالح او ولو مجرد الايمان والصحة اسم جمع لصاحب
بمعنى الصحابي والشيعة بمعنى الاتباع والانصار فيكون
من عطف العام والخاص محل اطلاق

ثم السلام على من جاءنا بهدي ميسر كلفا اعيت بامتته

اردف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام عليه
للخروج من كراهة افراد احدهما عن الاخر في اغلب المواضع
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليماً وحذف مذهب المتقدم والمتأخرون يقولون
بعدم كراهة الافراد لان الواو لا تفيد الا مشاركة السلام
للصلاة في الطلب الموكد الاول بالمصدر والثاني بالاضافة
لله تعالى واما كون كليهما في ان واحد فلهذا التردد عليه
الايه والهدي الدلالة بلطف موصلة كأنك لا تهدي
من احبب او غير موصلة نحو فاما ثمود فهد بئاهم فاستجبوا
العمي على الهدى فهدى جانا بهدي ارسل البنا في حال كونه
متلبساً بالدلالة لنا على ما هو الخبر عاجلاً وآجلاً والكلف جمع
كلفه وهي المشقة والمراد بها التكاليف الشاقة التي
كانت للائم من السابقة كقطع موضع النجاسة وقرب الشجر
وكون النوبة بالقتل التي اعيت اي اعجزت الامم السابقة
حتى وقصوف المخالفه ثم اسلم والخسف وذلك امتحاناً
لهم حيث لم ياخذوا وامر الله تعالى بالتسليم وتجلسوا

وخالقوا ما امر الله تعالى به وفي ميسر براعة استهلال والمراد
ان شريعته صلى الله عليه وسلم نسخت تشديدات الامم
السابقة الناشئة من تعنتهم لا كلها على ان شرع من قبلنا
ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقدره عندنا وباء بهمة
السببية متعلقة بميسر والمراد يسر ذلك وسهله على
المكلفين بلممة اي عزمه القوي اي توجبه الى الله تعالى
في التخفيف عن امته صلى الله عليه وسلم

محمد رحمة صبت لمحسننا والمسي فقبح شر كل امته

محمد بالمجد بدل او عطف بيان من المختار او من من جاء بما يكون
رحمة خيرا المحذوف اي هو رحمة وبالرفع مبتدأ خبره
رحمة وما النصب بالفعل المحذوف اي امح او اعنى محمدا فالرسم
على غير لفظه ربيعه لا يساعده ورحمة اي انعام على حد زبد
عذ قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ومن اسما
صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وفي قوله صبت اشعار بعظم
رحمة الله تعالى به العالمين اذ الصب يشهر بالكثرة والبتا
الخبر السار يظهر رونقه على البشرية والمراد بكل امته جميع افراد
امة الدعوة لان من لم يحجب خصه شيء من الرحمة حيث
لم يعنه الحسف والمسخ ولم يعاجل بالانتقام منه والفضيحة
لم يجعل الله في الدين من حرج لطفنا وجودا على احياء خلقته

اي لم يجعل الله في الاحكام التي جاء بها نبينا صلى الله عليه وسلم
حرجا وضيقا حيث لم يكلفهم الله تعالى ما يشق عليكم في الدين

من حرج ولطفنا وجودا منصوبا بان على المفعول به ل لاجله واللفظ
الرفق والجود الكرم وعلى التقليل تنازعا لطفنا وجودا من حيث
المعنى والا فري متعلقه وجودا وحياء مصدر مضاف لمفعوله
اي احياء الله مخلوقاته اي توفيق بعض المخلوقات
للايمان الشبيه بموته فيكون فيه تلميح لقوله تعالى
اين كان ميتا فاحييناه والبيت مستأنف استئنافا
فيكون كالدليل لميسر ولرحمة صبت لمحسننا والمسي او
كالتعليل لبشر كل امته وهو الاقرب ويتفرع على هذا البيت قوله
وما التلطع الانزعة وردت من مكر ابليس فاحذر سوفته

اذ التلطع التعمق اي التشديد في الدين اي عدم قبول
الرخص ففي الحديث ولن يشاد الدين احد الا غلبه
والمعنى لا يتعمق احد في الاعمال الدينية ويترك الرخص
الاعجز وانقطع عن العمل فان غلب البدعة المراد منها
هنا نزعة الشيطان اي وسوسته والمعنى والحال
انه ليس التشديد المخالف لرخص الشرع الامن و
وسوسة وردت للعبد وجانه من مكر واحتيال
ابليس عليه حيث حسنه ذلك التعمق لاجل ان يعبد
الله على اكمل الحالات بل ليحير العابد ويعجزه ويدبره
الوسواس به وليقع في مخالفة حديث ان الله يحب
ان توفي رخصه كما يجب ان يوفي عزائمه وكان ذلك
مكرا لان ظاهرها خيرا وباطنها شرا واذ كان الامر كذلك

فاحذر ايها العاقل سؤال الافتان به اي الافتان السوء
اي الشيء الا نقياد له وقبول نصحه فانه مكارلانا ص لك
ان تستمع قوله فيما يبرسه او تفهم راي له ترجع بخبيته
اي ان توافق الشيطان فيما مكر بك من تحسينه لك التمتع
او تقبل نصحه الظاهري المثوب بالمكر الباطني وان اظهر
لك ان رائه هو الصواب ترجع الى الدار الاخرة بالخبيبة
والخساسة والحرمان من ثوب اعمال هذه الدار فانك
ما خرجت من دار الاخرة الى هذه الا لتفرض لك اشجارا من
تسبحاتك وتبني لك قصورا من صلواتك وتجرى لك
انهارا في الجنة فاذا لم تبنيها تكون خاسرا في الرجوع لانك
خرجت بلا ذنب وعدت بالذنب وينتدك البناء في الجنة
فكان في النار ولما كان هذا البيت يوصف ان التساهل في
الامور الدينية هو المطلوب لان التشديد من وسوسة الشيطان
مع ان طلب الاكمل من العبادة من الامور المحمودة
اتبه بما يفيد ان التساهل تفريط مزموم كما ان التشديد
افراط صاحبه لا يخلو من قلة دين او جنون حيث قال
القصد خير من خير الامور وسطه ودع التعريق واحذر داء نكبه
اي ان القصد وهو التوسط بين الامور خير من التساهل
ومن التشديد بدليل ما شتهر من ان خير الامور اوسطها
لبعدا حيث عذ عن الافراط والتفريط كالجود بين الاسراف
والبخل فاذا كان الامر كذلك فدع التعريق وهو التمتع

وحذر داء نكبه اي مرضه مصيبتة اي ضعف الدين
واليقين الناشئ من مصيبة التعق والتقطع
وبعد ذاك نفيس الدر قد جمعت ابيات نظم فخذو
اي مهما يكن في الدنيا شيء فاقول لك بعد ذلك
المتقدم من اول المنظومة الى هذا البيت قد جمعت
ابيات نظم منسوب الى الدار النفيس اي المسائل
الشبيهة بالدر النفيس فاذا علمت ذلك فخذ منها الاحكام
واقصد لمختمه اي لعطية النظم لما حواه من المسائل
النفيسة

اقصد لمختمه

لظهرته

ست وستون يعني عن نجاستها حال الصلاة بلا غسل
اي ست وستون قسما من النجاسة حوي النظم
احكام الهفو والمسامحة من الشارع عن نجاستها
بمعنى انه لم يطلب من المكلف الطهارة من اجل حال
الصلاة وما هو بمعناها وذلك كدم الدماصل ودم
الفصد ودم الجروح وما القروح المتغيرة ودم القمل ودم
البراغيث وجدهما اذا جله الشخص وكان مما يبطل
و دم و و نيم الذباب وبول الفراش وروث النمل
و و نيم بعوض و دم مصل اصب بسهم مثلا وما
متغير خرج من فم نايه و دم في لحم و دم سيف مجاهد
ونجاست و طنها مصل في غوشدت الخوف و دم
اذن نخرت شر التصقت به وعظا نجس جريه

ووشم ونجس حتى يخرج بالشرط وزرق طير وطير شارح نجس يقينا وماء
 رش كذلك وبول الخفاش وزبل الفار في الثوب المهنه عند الخفيه وقليل دخان
 النجاسة نجس وقليل شعر نجس وقليل غبار نجس وشم خوخة وشم طير وشم
 نحو صبي متجسا على ما يأتى ونوب مرضعة بالعليها عند مالان وضوب الصبي
 النجس عنده ايضا ونحو الروث على قول والريح الخارج من الدبر على قول وما على
 منفذ حيوان غير آدمي اذا وقع في ماء قليل وبول السمك في ماء دون القلتين
 وبول بقرة حال دياسة وبول تحت قلفة اقلف على قول ودم خرج
 من الذكر على قول ودم استخاضه وبول سلس وورق فرش
 في حال رطوبته على اجر نجس واثرا سمك ونجس لا يدركه الطرف
 المعتدل وما علق برجل نحو ذباب وعضة الكلب على قول
 ورطوبة الفرج على قول ونجس على سيف وكان الفسل يفسده
 عند مالان لكن يمسح وما نجس من الدن بارتفاع الخمر شدة
 هبوطه وقليل شعر ميتة دبغ وميتة مالا نفس له سائلة
 ودود نحو فاكهة وما في جوف سمك صغير وماء دون القلتين في حوض
 طين نجس على قول وزرق عصفور وكوارت عجت الروث وبعروق جال
 كلب ولا في النجاسة ودخان ندجن بالخمر وطوب مسجد عجن بالروث
 ولون وريح عسرة ولها على قول والخز شجر الخنزير على ما يأتى ونجس قدر
 درهم يغلى عند أي حنيفة والخارج الملوث من القبل والدبر على قول ووجه البعير
 وما تلقى الفيران في بيت الأظلة وما خبز لسرجين والآنفة على كلبين متفلا
كل الدماء اذا قلت فلا حرج وفي البيان سوى كلب لغلظته
 أي كل الدماء اذا اصاب الشئ سواها كانت خرجت منه بفعل فاعل او بدونه

ما عدا

ما عدا دم المنافذ على قول او كانت اصابته من الغير اذا كانت
 كل اصابة قليلة عرفا وان كانت لو جمعت الاصابات المتفرقة
 لكانت كثيرة فلا حرج ولا اثر في مصاحبتها حال الصلاة ونحوها
 واستثنى في البيان شرح المذهب الدم المغلظ من نحو كلب فلا ينجس
 عنه ما لم يتبع قلته بحيث لا يدركه الطرف او تكون اصابته بسبب
 وقوع الذباب ونحوها عليه ثم على بدن المصلي ثم محل العضو ما لم يكن
 تلميح بالدم والا فلا يعنى عن شئ ولو كان مما لا يدركه الطرف وخرج
 باذا قلت ما اذا كثرت يقينا لان المشكوك في كثرة له حكم القليل كما
 قال مرقا فلا يعنى عنه الدم الشخص نفسه الذي خرج منه لا يفعل من
 غير المنافذ من نحو دملة فانه يعنى عنه كما سيأتى في المفهوم تفصيل
 فلا يضر القيد حينئذ

وفي التمه ايضا نحوه ذكرنا واذا جلي نفس وما بد معته

أي وقال الشيخ المتولي في كتاب التمه ايضا نحوه هذا استثنا
 الدم المغلظ الذي يدركه الطرف من عدم العفو عنه ح
 بخلاف المغلظ ثم قال المصنف وهذا استثنائي وواضح لان
 عرق ودمع وريق جميع الحيوانات طاهر الا من الكلب والخنزير
 والخنزير فنجسة غير مفعو عما يدركه الطرف منها وان كان
 قليلا فالدم المغلظ المدرك بالطرف منها من باب اولى غير
 مفعو عنه اذ هو نجس من جميع الحيوانات بلا استثنا
 فكما لا يصف عن دمها بالاولى

دم الدما من منها والذي تركوا بموضع القصد والباقي بقرحة

اي ان دم الدمايل ومثله فيجها من الدماء الذي يعنى قتلها لا عن كثرها
وكذا الدم الذي ترك الشخض ازاله عن موضع الفصد والحجم او على القروح اي
الجروح فكلها عند المصنف مما يعنى عن قليله لا عن كثيره وقال غيره بالعفو عنها
وان كثرت بشروط اربعة ان لا تكون خرجت بفعله وبفعل الحاجة نحو حكة
غلبه وان تختلط باجنبي غير ماء الشرب او ازاله لحدث والتطيت بالطيب
او نحو ذلك وان يكون في ثيابه التي يحتاج اليها ولو للتحل وان تكون ملبوسة
ولخاص لان النجاسة اقسام قسم لا يعنى عنه في ثوب ولا ماء وهو
الاصل الكثير الظاهر وقسم يعنى عنه فيها وهو ما لا يدركه الطرف وما حمله نحو
الذباب الخ وسباني وقسم يعنى عنه في الثوب دون الماء وهو ما يخفى فيه
ومنه اثر الاستنجاء فيعنى عنه في البدن وفي الثوب الملاقيه اذا التفتيح به بواسطة
عرق ولا يعنى عنه لو نزل في ماء قليل وقسم يعنى عنه في الماء دون الثوب وهو
منفذ نحو الطير والميتة التي لا دم لها سائل حتى لو حملها في صلاة بطلت وقسم
يعنى عنه في المكان دون الثوب ودون الماء عكس القسم الاول وهو زرق الطير
لجاف الملاقي لبدن المصلي وتوبه لجافين

ماء القروح مع الجدري طهر وان تغير نجسه لرجيته

يعنى ان الماء الخارج من القروح اي الجربا ومثلها الفقاع في اليد من نحو تكثير
او حجارة او اعقاد على سكين مثلا وكذا من الرجل بواسطة مشى في حدة ضيقة
كما هو معلوم وكذا الماء الخارج من جبات الجدري او الدمايل جميع قال النووي
انها طاهرة اذ ضمير طهره للنوى المعلوم من الخارج اي حكم بانه طاهر حيث خرج
عن تغير اللون والريح خلافا للرافعي الحاكم لنجاسته قياسا على الصديد وان
خرج ما ذكره وجدة قد تغير الحان غير المائية او ريجها فقد نجسه النووي اي حكم

بانه

به نه نجس لرجيته اي لريح النجاسة اولونها فيه الدالين على انه صديد لا ماء
نجاسة وقعت في الدم قد سلبت عفو القليل فلا يسمح بقصرته
اي النجاسة التي لا يعفى عنها اذا صابت النجاسة المعفوا عنها
كالدم المتقدم تسلب العفو عن مصابها لان النجاسة يقبل التجسس
وهذا البيت كاللقيد لما تقدم فكانه قال محل العفو عن قليل الدم
ما لم يختلط بنجس غير معفوع عنه والدم يعف عما يدركه الطرف
واما لو اختلط به طاهر ففيه تفصيل تارة يكون غير ضروري فيضو
وتارة يكون ضروريا فلا يضر

كبوالة وقعت في الخمران قلت فخلها نجس يعني بهجرت

ان عدم العفو عن الدم عن مخالطته للنجاسة ملشابه لما اذا وقعت
قطرة بول او بصر وبصرة وان لم يتخلل منها شيء في الخمر وان فرغت
البعرة ونحوها حالا فان ذلك الخمر لا يطهر اذا استحال خلا بل باق
على نجاسته لان نجاسته تفضلت بسبب ذلك حتى صار الاستحالة
لا تؤثر فيها واما ان وقعت في ذلك الخمر عين طاهرة فان تحلل
منها فيه عين كالوصل المتحلل منه المائية عند طول مكثه في الخمر
فذلك لا يظهر بالتخلل وان نزع قبل التخلل واما ان لم يتحلل منها
فيه شيء فان نزعته بعين التخلل التخلل او قبله ولكن اذا تلوثت انا الخمر
بسبب وضعتها ولم يزد عصيرا يتخمر او خمر بقدر ما يغطي
تلك الزيادة ولو تفرابها فنجس ايضا نفسه لا يضر ما يشق الاهراز
عنه كبعض جبات العنب وان راده او فاد اليها او لم يزد التلوث
بوضعها والحال انها نزعته قبل التخلل فتطهر ولا بهجرت الخمر بل يستعمل

و دم قتل كذا البرغوث عنه عفو عن القليل ولم يسمح بجلده

اي ان دم القمل وكذا دم البرغوث يفي عن قليله عرفا اذا كان بفعله واما اذا كان بغير فعله فيعفى عنه ولو كثر ولم يسمح الشارع المصلي في حمل جلده القمل او البرغوث لمن علم بها خلا قال القموي واما من لم يعلم بها حتى انقضت الصلاة فان مات بغير علم فلا مواخلة وان علم قبل المات بان صلاته كانت مع مصاحبتها فنقل عن المصنف العفو اذا كان مما يبتلى به واعتمده الرشيدية وان كان المشهور وجوب اعادة كل صلاة يتقن كونها مصاحبة وسنية اعادة ما حمل كونها مصاحبة لها كظهيره في الحديث وبافي النجاسات الغير المفقوعة عنها ثم ان محل الفقوع عن الدم ما لم يختلط بالجلد فان اختلط فحاصل المقتضى ان اختلط دم قملة بجلدها لا يضر ان كان بنحو قصع على نحو ظفر وان كاد يمرت بين الاصابع فلا يفي عنه لكثرة مخالطة الدم بالجلد اعتمد الرمي ان ماسة الجلد الدم بغير مرس ولو لجلدا خرب لا يضر واعلم ان الفقوع عن نحو الدماء في خصوص نحو الصلاة اما لو اضع يده مثلا في مائع او ماء قليل وعليها ذلك المفقوع عنه فان كان عالما عامدا فلا عفو وان كان ناسيا او جاهلا بان في خصوص الصلاة بان سمع الفقوع فظنه مطلقا وكاعاميا فلا يضر لانه مما يخفى على القوام فعلم ان قتل القملة في الصلاة لا يفسدها حيث لم يورد في الجملة كثير بفعله بان كان دم قملة او قملتين وكانت الجلدة حية وان حملها او مية وفارقها بهجر الموت حالا لئلا يكون حاملا لغير المفقوع عنه وحاصل مسألة الفقوع عن الدم انه اما ان يدركه الطرف ام لا فان لم يدركه

عفى

عفى عنه مطلقا ولو من مفلط ما لم يكن هو تلطيخ به تعد يا والاد فلا عفو ومثل ما لا يدركه الطرف ما اصابه بسبب وقوع نحو ذباب على الدم ثم عليه وان ادركه الطرف وان اختلط باجنبي لغير حاجه ضرر وان لم يختلط فان كان من اجنبي عفى عن القليل والكثير من نحو قمل بغير فعله وعن القليل من غيره او منه لكن بفعله اذا كان الغير غير مفلط وان لم يكن من اجنبي بل كان دم الشخص نفسه فان كان من المنافذ عفى عن القليل عند ابن حجر وهو المعتد ولو يعف عن شئ عند الرمي وان كان من غير المنافذ عفى عن القليل فقط ان كان بفعله الدم الفصد والحجامة فلا تضر كثرته بفعله او فعل ما ذونه وان كان بغير فعله عفى عن القليل وعن الكثير حيث كان بمحله

فانما تجت بالموت ما عذروا نه حملها ناسكا صلى بصلته

اي ان جلدة نحو قمل والبرغوث نجست بالموت واما عذروا اي العلم لم يصفوا ويسامحوا من حملها اي من اجل حملها ناسكا اي متعبداتو عبادته على الظهار كما اذا صلى بصلته ذلك الجلد اي متلبسا بالمصاحبة اي حاملا لها وهذا هو المشهور مع العلم والمجهل ثم علم بها

وينبغي عند حمل الحمل عذرة لتاسك عم في اوقاب لبيته

اي اذا وجد المصلي في ثيابه بعد الفراغ من صلاته جلدة قملة مثلا وقد جهلا كونها حاملا لها وقت الصلاة ينبغي ان يعذره في حملها فلا يجب عليه اعادتها وقد تقدم مسنوف

وبين قمل صواب صلى حامله كبر رقت كذا الفتوى بطهرته

اي ان يبض القمل اسمه صواب اي صيبان فهو بدل من يبض المنصوب

قفت

بذكره من وفاء مفسر بصل حال كونك حاملا اي حاملا له كما اتصل
حاملا لبز الفز والفتوي كائنة كالذي قلته لك من جواز الصلاة
من حمله لان العلماء افتوا بطهارة جميع البيوض ومنها الصبيان وبرز
القر هذا قبل ان تدكوب فيها الحياة او يهدها وقبل الممات اما لو ماتت
فهي من النجس المصفى عنه كذا قيل في الصبيان ويظهر ان بزير القر
كذلك لكن لا يفي عن ميسة لعدم الا بتلا بحلانه

دما بوق وباعوض وان كثرته كدم قمل وبرغوث وبثرته

اي ان دم البوق المعروف بالفسفس ودم الباعوض وهو الناموس
في لغة مصر والبق في لغتان يفي عنها وان كثرته ما لم يفضله والافقي
عن القليل منها ولا اختلاط بالمجد قد مر في القمل لان الصفوة عن الدماء
المذكورة كالصفوة عن القمل والبراغيث وقد علمت ان الصفوة في الصلاة
لا في الماء وعند عدم الاجنبي ولو طهر ابيض حازه اما لها ولو
ماء التبرد او التطيب او التنظيف على المعتقد فلا يضر والبثرة

الدمل خلا فامن فصل

وما تفاحش لا يفي كذا نقلوا عن شامل وله عون بنهرته

اي ان دم القمل او البرغوث وما شبه به اذا تفاحشت كثرته
لا يفي عنه ولو لم يكن بفصله كذا نقله العلماء عن كتاب الشامل لابن
الصباغ ولا ابن الصباغ عون اي مفين على اثبات عدم الصفوة
عن امتناع فحش المتفاحش من ذلك وذلك ان الصفوة ملبس بنهرته
ومفسر بقوله

ابو الفتح روي هذا وساعده واكثر الاصحاب لم يفتوا بقولته

اي

اي ابو الفتح المحلى روي هذا الحكم عن الشامل وساعده في نسبه
للصحة وفي تقويته ومع ذلك اكثر الاصحاب الشافعي رضي الله
عنه لم يفتوا بقول الشامل بل قالوا بالعفو ولو مع التفاحش
وهذا هو المعتقد وفي بعض النسخ هذا بيت ونصه **ككككك**

وغالب الامر لم يلحق بندرته ابو سعيد راي هذا وخالفه

ولا يظهر كونه من الاصل لمخالف الروي نعم يمكن كونه منه على
التقديم الشطر الثاني وتأخر الاول ومضاه ان الدماء المذكورة
الفالب فيها ان تكون قليلة يتعدى احتراز عنها وغيرها وغير الفالب
فيها ان تكون منتشرة ولا يتعدى احتراز عنها فلا وجه للعفو
عنها ولا لقول بان النادر ملحق بالفالب في الصفوة هذا ما يمكن فهمه
من البيت بمقارنة الكلام الشبه ولكنه غير ظاهر ايضا من البيت الا ان كان

وازي ذكرناه ان النادر
صم

المضى على القليل لان المذكور في البيت ان الفالب لا يلحق بالنادر لا يلحق بالفالب
هذا والمعتمد ما عليه اكثر الاصحاب من الصفوة عن الكثير النادر لا بتلايته
حملا على ما كثر الا بتلايه وعفي عنه لاجل ذلك وهو القليل كما يجوزت رخص
السفر ولو لم يحصل له مشقة فيه حملا على المصاحبة حصل له فيه مشقة لان
النادر من كل شيء يلحق بالفالب منها ولا فوق في الصفوة هذه الدماء ونحوها
كرم الفصد والحجامة والدمامل والقروح بين ان تنتشر بنحو ماء وضوء
او بفصل او بفرق او لا والصفوة عن هذه الدماء في خصوص البدن والنياب
ولو تحمل فلو حمل ثوبا ثم براغيث او فرشه وصل عليه فلا عفو ولو كانت
الاصابت بدم نحو البراغيت بفصله كان قتلها في ثوبه او بدنه او عصر
بثرته حتى خرج منها الدم او القيح لم يصف الا عن القليل ما دامت الدملة

طريق الدم منها مفتوح ولو سال الدم وقت الخروج من القرحة من غير انفصال
لويض حيث كان يفي عن الكثير بان كان لا يفعل ولو انفصل واصاب مكانا
اخر فان كان ما يغلب فيه تقاذف الماء من الساعد للفصد فلا يضر
لو اصاب الثياب المحاذية للجرح او لما عفي عنه في البدن فلا ولو انتقل لما
لا يغلب التقاذف اليه غسل المنتقل فقط ان كان كثيرا ويعفى عن القليل لانه
ح كالاجنبي وليس من فعله ما لو دفعه انسان فاجزءة دملته او صدمه بحق
حايط او حلق لعلبة الالم فيعفى عن الكثير ولو اكرم على حجر الدمله فهو كفعله
اختيارا لا يعفى الا عن القليل وقد علمت ان دم الحجامه وانفصاه بفعله
او فعل ما ذنبه ويعفى عن كثيرهما فاستثنى ولو نام على شيء فصار فيه
دم البراغيث فهو كزرق الطير على الحصيد ولو نام في ثوب فكثر فيه دم البراغيث
التحق بما يقتله منها عما لم يحججه النوم فيه ولا عفي عنه ثم محل الصلوة عنه
وفي نظائره الاية بالنسبة الى الصلاة فلو وقع المتلوث بذلك في
ماء قليل لا حاجة بخسه وتقدم زيادة كلام فاعلم هو الذي فصل
في نسج الصنكوب الطهارة وفي ثوب الحية المعروف بالنجاسة

كذا الونيم اذا قلت اصابته او عم عن فقد حكما بحكته
اي كذلك يفي عن الونيم اي الروث اذا كان قليلا او عم اي كان كثيرا
في بدن المصلي او ثيابه او مكانه فقد حكما وهو الصفوس قليلة وكثيره
ملتبسا الحكم بحكته اي علمته وهي المشقة

من الثياب او الزبور مثلها بول الفراش كذا الروايات محلته
اي الونيم المصفوع عنه هو ما كان من الثياب او الزبور ومثله بول
الفراش البشرات التي ترمي بنفسها في الرضوخ لتخرق وكذا الصرور

وكذا

9
وكذا روس النمل وكذا بوزوروث الخفاش وهو طويل اليد فالي
يفي عن قليله وكثيره في الثوب والبدن والمكان وان لم يعم المكان
لانه مما تنجم به البلوي بخلاف روث الطيور على ما ياتي

قال الكلاسي ذباب في اللسان كذا في جاحظ نقله فاحكم بقوته
اي ان كلامه من الزبور والخلعة يقال له في لغة العرب ذبابا
كذا النمل والبعوض بانواعها والبق والبراغيث والفراش كما
نقله الجاحظ عن ائمة المعتزله عن العرب فاحكم بقوته هذا النقل
لانه صحيح

بموضنة اكلت نجاسة ونمت عفو الونيم به قالوا العرته
اي ان البعوض اذا اكل النجاسة ولو غير مصفوع عنه بل ولو
مفلطحة ثم غشي اي تفوط فالصفوس من هذا الونيم العلماء قالوا به
لاجل عسر التحفظ عنه ويفي عن ونيم البعوض والذباب ونحوهما
ولو كثر وانتشر بفرق وان جاوز البدن الى الثوب ولا ينافيه
ما في الفصد لان الا مبتلا هنا اكثر بل وان تفاحت وطبق
الثوب على المصعد حجر ويعفى عنه ولو في الماء القليل والمائع
وكذا يقال في الخفاش وبول كل كروته وكذا بول سائر الطيور
وروثها ولو كان مع الرطوبة في الثوب او البدن والمكان خلافا
لمن خصر المكان بالجفاف وعم في الاولين كذا نقل عن حجر

كبرة اكلت من كلبة ورثت فبولها لا يفرح حكم خفتة
نظير روث البعوض في ما مطلق التخفيف ما لو اكلت منه لحم كلبة
ثم رثت اي تفوطت فلا يجب غسله سبعا مع ترتيب بل تكفي

واحدة من غير تراب ويولها فيما رخصت بين الكلية كرونها
في كون جليسته مخففة اي متوسطة لا مغلظة وكذا لو اكل الاربي
لم كلبه او خنزير لا يجب تسبيح تسبيعه اما لو تقايه الاكل
بطد تسبيح فانه فان كان غير مستحيل والا فلا بد من فقه وان كان
مستحيلا فلا يجب بخلاف الدبر لانه شانه الاستحالة هذا والذي
اعتمدته الشراوي ان خروج العظم من القبل او الدبر موجب
التسبيح ولو على غير صورته وكذا من افهم ومثل العظم الشمر
قال لان شانه عدم الاستحالة الشاة معطوفة على حكم فري تنظر
ثاني والباقي ما ابتدأ خبره سائغ اي شرايرها والجملة جزء الشاة على
حذف الفاء وقوله يفتى بشرته كالنفسوس سائغ اي ان الشاة
ومثلها بقية الحيوانات المأكولة اللهم انا علقته اي اكلسه الجحاسة
وتسمى الجلالة لاكلها الجلاء اي الذيل وتزني تلك الجحاسة لبنها او لحمها فان لم
تظهر راحة الجحاسة في ذلك فهو طاهر ولا يكره اكل اللحم ولا شرب اللبن ولو
الجحاسة المغلظة وان ظهرت راحة الجحاسة في ذلك فهو طاهر الا انه يكره تناوله
ويكره كونها بلا حائل ويتعدى هذا المجلدها وشعرها وبقية اجزاها

والنخل ان اكلت عسيلة نجست كما ما تجز من الخاوي شتمتته

اي يحيلة في تطهير العسل المتنجس ان تطهره للنخل فاذا اكلته ومجته عسلا في الخلايا
يخرج منها طاهر الاستحالة كاستحالة اللبن في الضرع فقوله والنخل معطوف على حرة
فهو تنظير ثالث وعسيلة بالتصغير مفعول اكلت ونجست نعت لعسيلة ومثل العسل
سائر الجحاسة اذا اكلتها ومجتها عسلا يكون العسل الذي مجته طاهرا ويعفى عما حملته
قوائمها حال وقوعها على الجحاسة وكل بالامر جواب الشرط على حذف فاء الجزاء ومن الخاوي

بيان

بيان لما وشمته متعلق بنج الذي هو صلة ما فالحاصل ان الاستحالة قد قيدت بغير
النجس كما قيدت نجس الطاهر

وقاصد عضوه حال الصلاة له اتمامها ان هو يدم بترتته

اي ان الشخص اذا قصد عضوه او احتجج حال الصلاة له اتمام ذلك الصلاة بدوله
استئناف صلاة اخرى وطواف او نحوها مما يتوقف على طهارة ان هو يدم بترتته
الخارج منه على التراب ويعفى عنه الدم الذي على المنفذ لقلته ومالم يخرج من المنفذ لا يحكم
بجنايته وما خرج منفصل عن بدن المصلي فلا يبطل صلاته ولو اصابه شيء من ذلك
عفى عنه ان كان قليلا لان كان كثيرا مع انهم صرحوا في غير هذا الموضع باللعنوع
دم الفصادة والحجامة في البدن ولو كثيرا وفي الثوب ان قل وجعل مستثنى
من الخارج بالفعل الذي يعفى عنه قليله لانه كثيره

كعاب جاده سرم فازمنه لا كالرغاف تامل سر حكته

اي ان العفوص من دم الفصادة المنزك كوركا لعفوص من الدم الخارج من المنقذ
عبادة متوفقه على الطهارة كالصلاة اذا خرج منه بسبب سرم رمي
به فيها ازمنه او لم يزمنه عند انفصاله منه من غير ان يصيبه منه الا القليل
اذا تزع السرم حال حيث امكنه ليلا يكون حاملا لمقتل نجس كذا قيل وفيه
ان النجس معفوع عنه نعم يقال لئلا يكون حاملا للسرم المتنجس من غير ضرورة
في تركه لان السرم يتنجس ولو كان له كمنه النزح يعفى عنه الدم المتصل به القليل لانه
لا يقصر عن التباب ثم ان العفوص هنا عن قليله لانه كثيره اتفاقا للندة مثله
ذلك بخلاف الفصد والحجامة حيث عفى عن الكثير لانهما الحاحيه ويكثران
وليس دم السرم كدم الرغاف فلا يعفى عن شيء من دم الرغاف او باقي المنفذ
والحكمة في ذلك ان دم المنفذ لا يخلو من الاختلاط بالاجنبي كطهارة ذلك

المنفذ مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه هنا ما عقده المصنف واعتقد ان بحر القفوة
عن قليله والقواعد تقتضي القفوة عن كثيره حيث كان بغير فعله لان الفضل
المختلط بها لا تنزل عن ماء الطهارة او النظافة او التطيب عاء الورد
او مرهم البراحه مع انهم نصوا على ان ذلك لا يضر لانه الحاجة وما نحن فيه نظرة
فضلا عن الحاجة

ومن اذا نام سأل الماء من فيه مع التغير نجس في قتيته

يعني اختلفت العلماء في الماء الخارج من فم النائم على اقسام فقال بعضهم ان
خرج متغيرا فهو نجس لان تغيره يدل على انه خرج من المعدة وكلما خرج
منها نجس وان خرج غير متغير فهو طاهر على الاصل وهذا القول لصاحب
التحفة فقول نجس بفتح الفاء اي نجسه صاحب التحفة في قتيته اي حكم
بكونه نجسا

قال الجويني ما من بطنه نجس وطاهر ما جري من ماء لهوته

اي قال الجويني ما كان خارجا من بطنه اي معدته نجس وما خرج من الفم طاهرا
ولو من لهوته وهي اللحمة المملوكة في سقف الحلق والضابط ان ما خرج
منه نزل عن فم الماء نجس وما خرج نزل مما خرج عنها طاهر وعند الشافعي
الاصل الطهارة كما قال شريح لم يفرق كونه من المعدة بنحو صفته
ونصا كما في صفة وجدت فانه قد جري من ماء معدته

اي وقد نص الخوارزمي في الكافي على انه موثوق بصفته في ذلك طاهر هو نجس
لكن يعني عند من ابتلي به وان كثرت في الملبوس وغيره ولا عفو عن لمس لغير حاجة
ولو شرب من طاسة وصب باقيها في ماء قليل او اكل من طعام يعني عنه وان
صب ذلك الطعام على غيره وانما قال بنجاسته لان صفته تدل على انه من

ماء

ماء معدته النجس اتفاقا حيث لم تكن صفه فطهر على الاصل
وقيل ماء بطنه ان نام لازمه بان يرى سائلا مع طول نومته

اي وقيل علامة كون الماء خرج من بطن النائم حتى يحكم عليه بكونه
نجس ان يلزم خروج ذلك الماء للنائم وان طالت نومته
والا من لهوة بالعكس ايته من بله شفة جفت برقيته

اي والماء الخارج من اللهاة والفم بعكس سابقا بقاءه فعلامته الانقطاع
عند طول النوم فايته اي علامته انقطاعه وعدم ملازمته وهو
يلجئ بذلك من العكس وبالرفع مبتدأ خبره مك بله اي بذلك الماء شفة
جفت برقيته اي مع رقيقته وفي نسخة بنومته اي علامة كونه من الفم
لان المعدة امران انما طعمه عند طول المنام وترطيبه الشفة اي بقاء
الرطوبة عليها كما ان علامة كونه من المعدة بقاءه سائلا مع طول المنام
وعدم ترطيبه الشفة الجافة

وبعضهم ان ينم والبرق على الوسادة فذا طهر كبريقته

اي وقال بعض العلماء اذا نام الشخص والحال ان راسه مرتفع على وسادة
او نحوها فهذا الماء الخارج من فمه طاهر كالريق لان ما من المعدة
لا يخرج معها خفاضا وعلو الرأس

وانكر الطب كون البطن ترسلا بوليت الحنفى افتى بطهرته

اي اهل الطب انكروا كون الماء الخارج من فم النائم من معدته ولو
مع عدم علو الرأس فيكون طاهرا وقال ابو ليث الحنفى انه طاهر اعتمادا
على قولهم وحكي عن ابي حنيفة ومحمد

وقد راي عكسه تجسسه الزبي فبلغم عند رجس كقيته

اي ان الذي في احد صحاب الشافعي اعتقد عكس ما قاله الحنفى ونجس
 مطلقا فقله نجسه بول او عطف بيان من عكسه منصوب برأي
 الذي فاعله المزني والهاصل ان الماء السائل من فم النائم قال ابو
 الليث انه طاهر مطلقا وقال المزني نجس مطلقا والمفقد التفصيل
 وهو انه ان خرج متغيرا بصفرة مثلا دل على انه من المهدة وانه
 نجس كنه يعنى عنه في حق من ابتلي به كما مر والا فطاهر وهذا التفصيل قال به
 المتولي والجويني ثم قال فليعلم الحارثي قال الذي ان يبلغ الخارج من الفم نجس مطلقا
 وهو ضيق ايضا والمحدث التفصيل وهو ان الصاعد من المعدة نجس والنازل من الرئة
 واقصى الحق والصدور طاهر كما قاله الرشيد ويعنى في الصاعد من معدة من ابتلي به في
 الثوب وغيره وان كثر كدم البراغيت قال ع ش ومنه يبلغ الطاهر ما لو كل شيء
 نجسا او متنجسا وعسل ما ظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الطهر فانه طاهر لان ما
 في البطن لا يحكم عليه بانه نجس فله نجس ما مر عليه ولان ما لم يتحقق مروره على محل اخر
 والنخامة كالبلم في جميع ما مرها جرف وهي الميم والعين وقيل الثاني ما مره الرشح
 من داء من قوتل نجس في حقه **فقلوا عنه كثرته**
 اشار لما قلناه مرارا من ان من بالي بالبلم او سيلان الماء من فيه عفى عنه في حقه
 اذا كان نجسا كاعفى عن دم البراغيت والبروات وسلس البول وغيرهم كثيرا كان
 او قليلا في ملبوسه او بدنه او غيوطها ولا يعفى عنه في حق من لم يتبل به اذ امسه
 بلا حاجة وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل او اكل من طعام
 ومن المعلقة مثلا بفيه ووضعها في الطعام فلا ينجس ولا يغير الاكل كما ذكر
 وان انصب من الذي بقي شئ على غيره وقدم
والدم في اللحم مفقودا نقلوا فقبل غسل فلا باس بطيخته

اي ان الدم الباقي على اللحم وعظامه نجس مفقود عنه من غير غسل وان
 تغير المرق به تغيرا كثيرا سها كان واردا او مورودا على المقعد فقبل
 غسله لا حرج وفي طيحه بل الله ولي ان لا يغسل لانه اذا غسل ينقي
 الففوع عنه ولا بد حينئذ من صفاء الفسالة الى ان يتهدر صفاؤها
 فيرجع الصفو عما بقي بعد ذلك وان غير المرق واردا كان او مورودا
 او ليس من الفضل مالوا بنقي الامعاء مثلا على اللحم فغسل من اجل ذلك
 لان هذا يكفي نظافة النجاسة التي اصابها اللحم حيث لم يتعرض في
 الفضل لانه لانه نظير ما قيل في الثوب المفسول وفيه دم البراغيت
 وكذا يقال في كل نجاسة عفى عنها فلا يضر الاجنبى الا اذا كان قصدا او قصد
 انزالها فم لا بد من طهارتها الانتفاء الففو باختلاطها بذلك الاجنبى
 فاعرف هذا الضابط في جميع مسائل الففو والله اعلم
وشئ شيراز لم ينجح باذكروا بلعدته واجب تطهير لمحتة
 اي ان الشيخ الشيرازي لم يقل بالففو عن دم اللحم الذي ذكره الا حاشا
 وقال يجب تطهير اللحم منه وان يختلط باجنبي وهو ضعيف والمفقد ما ذكره
 وحاشا في قتال سيفه بدم عند الضرورة قد اقتصروا **بمسرته**
 اي من كان يقاتل قتالا مباحا اذا تلطخ سلاحه سيف او غيره ولو كثيرا
 بدم وكان يخشى على نفسه وماله او بضعه وكذا الفوج حيث وجب
 الذب عنه لو القاه تباح له الصلاة معه لكن مع وجوب القضا
 فالله بالضرورة والحاجه
راي الامام اذا سيف تلطخ ان يده في وارب خوف ضيقته
 اي اعتقاد امام الحرمين اذا تلطخ السيف بدم لا يعفى عنه بان كثر اذا
 لم يحجج الى امساك ذلك السيف انه يجوز له ان يستمر حاملا له في الصلاة

بهمة شردت او عبده فله في عدم قطع الايمان ركعت
 اي المصل اذا شردت بهيمته او هرب عبده او حدث له امر اقتضى الهرب
 كخوفه من ظالم او صاحب حق مع اعساره او غيره ذلك فله ان يهرول
 ويسرع ويوالي الخطوات وله ان يرمي بالوكوع والسجود بحسب
 طاقته ولا اعادة عليه كالمصلي في شدة الخوف سواء سوا ولا قضاء
 وفي الصباح ووطئ النجاسة ما امر انما من غير فرق بين الجمع فالحل سواء
بشرط خوف وان بأمن سلامة ولم ير ضررا صلى بركعت
 اي انما يجوز ما تقدم ان خاف ضياع ما ذكر ومقامي ولم يخشى
 ضررا اتم صلاته في مكانه

والاذن ان نحره والبعض متصل بدمها جواز الزقا قلت
 اي اذا شقت الاذن او قطعت من جانب وبقيت متصلة من جانب
 اخر ولو كان متصل بها دقيقا جدا ثم انصقت بفعل او بدونه
 ما كان الا اتصالا لجذرة الدم جوزة الهلالي الانضمام بذلك
 الدم والصلابة منه من غير اعادة فهو من الدم المفقود عنه
 وان كان كثيرا ومثل الاذن في التفصيل المذكور سائر الاعضاء

ان كلها انصقت من بعد ما فصلت في الرافعي قطعها حتم وروضة
 اي اذا انقطعت الاذن راسا مان لم يقو منها شيء منها اصلاح النقص
 مارة الدم قال الرافعي قطعها حتم حيث لم يخش ضرر وتيمم والا فلا
 يجب القطع اتفاقا ووافقه النووي في الروضة وفشل الاذن بقية الاعضاء
وليس للدم ان يفرغ ذلك على ان الملبان كبول لا كيتته
 اي ان وجوب القطع الذي قال به الرافعي ليس لاجل كون المصل
 حاملا للدم لان الدم يعني عنه في المسئلة السابقة فكذا

في مسئلتنا يعني انه وانما وجوب القطع بناء على ان المنفصل
 من حي نجس ولو كانت ميتة طاهرة فاذا كانت الاذن انفصلت
 فهي نجسة فاذا عادت للاتصال بقي على نجاستها فيجب قطعها لئلا
 يكون حاملا للنجاسة هكذا قال المصنف وقال غيره يصح كون
 القطع واجبا على كلام الرافعي ولو قلنا بالمصنف وهو ان المنفصل
 من حي كيتته وميتة الا دمها مرة وانفصل منه في الحياة
 طاهرة وانما وجب القطع لان محل كون الدم مفقودا عنها لم ينفصل
 بالتلصق به وهنا قد تعدي بلمصقها مع كونها بالانفصال
 بالكلية صارت اجنبية فلا يعفى عن شيء من دمها قليلا او
 كثيرا ومع ذلك كلام الرافعي وعنه التورك كيتته فلا يلزم للقطع
 عليه في الروضة والمفقد عنه وجوب القطع والمفقود عن الدم لانه
 لم حاجة والملبان من حي كيتته فلا راي للقطع راسا وفشل الاذن غيرها
 من باقي البدن

صح العراقي لهم نضح ساعدهم في الام من سنة عبت بالحمة
فقلعها واجب ولو تجتنت والمذهب الوجه لا رده بسنة

اي اصحاب الشافعي من العراقيين لهم نضح ساعدهم كلام الشافعي في الام بسا
 على ان الاذن لو ابيضت كلها ثم انصقت يجب نزعها ان لم يخش ضرر
 نيم كقوله الرافعي وذلك النص هو ان من سنة عبت اي من
 قلعت سنة ثم اعادها وفي سنة ردت اي ردها صاحبها
 اللحم الاسنان فالتصقت بها واستمسكت فقلعها واجب وان
 تبست عليها اللحم واستمسكت ونمت كما كانت عليها او لا حيث لم يخش

معدومين فإذا كان هذا نص الشافعي في الام في السن فلتنقش الاذن عليها اذ
لا فرق وقد علمت ان الحكمة فيما التفرع على ان البان من حي كقرت اي نجس كالف
لا كيتته ثم قال الناظم والمذهب اي الذي لا يخط عليه من نص الشافعي الوجه
اي الوجه اي الذي تقضي فيه الواعد الشرعيه انه لا يجب قلع كل من السن والاذن
ونحوهما بل دعاهي تركه متصلا بما اتصل به لان مقتضى المذهب ان المنفصل
من حي كيتته وميتة الادمي طاهرة والدم معفو عنه فلا وجه للقطع
الذي في به الرافعي ولا بد للقطع الذين قال بهما الصراقيون

وجبر كس عظمت الميت مغتفر **كجابر عظم من عظم كيتته**

ان لم يجد طاهرا او نال العظم **ينزعه او اذا أصلي بعظمت**

اي فانكسر عظم الادمي واحتاج الى وصله بعظم اجنبي اغتفر له وصله
بعظم ميتة ولو ادسيا او نجسا مقلطا او غيره مع مراعاة الترتيب
فيقدم عظم غير الادمي الطاهر ثم النجس البصر المقلط ثم المقلط ثم الادمي
فلا يجوز الا انتقال الى مرتبة الا عند فقد ما قبلها فلو تعدي وانتقل
عامدا علانا فاختار في حال تكليفه وجب التزاع ان لم ينله عطباي طلاق
او اذني اي معدومين والافلا يجب كما لا يجب التزاع لو فصل ذلك وهو
غير مكلف او فصل مكرها او فختارا جاهلا معذورا او كان الفصل في مرتبة
وان لم يخش من نزعه معذورا تيمم وجبته لم يجب نزعه صحة صلاته وطه
طهارته ولم ينحس الماء بمرويه على العظم ولو قيل اكتسبه بالجم والجلد والار
اذا لاقاه ولا تبطل صلاة عامله بخلاف حامل المستجم فان صلاته باطله
وخياطة الجرح بخيط نجس وداواه بدواء نجس كالجبر في تفصيله
المذكور فان امتنع من التزاع نزع الحالك ثم قرأ الا الاحاد الا ان

امن فريلا وهذا مات حرم التزاع فسرغ وصل المرأة شعرها بشعرها
من غير ادمي باذن الزوج جائز وبدون اذنه حرام كحرمة وصلها
بشعر نجس او ادمي ولو من نفسها كذا نقل عن عطية عن الرشيد

ورأى طفله في الوشم من صف **مكره قتله قيس العلتية**

الوشم غرز الجدة بالابرة ونحوها حتى يخرج الدم ثم يذر عليه نيله
او نحوها ليسود محلها او يزرقي او يحضر فان فعله مكلف مختار
عالم بالتزاع بلا حاجة وقد روي اذ الله نزع ازالته والافلا فاذ فعل
له في صفه او فعله مكرها او جاهلا بالتزاع معذورا او خاف من ازالته
معدومين فلا تلزمه ازالته رشدي وكذا من فعله لحاجة التداوي
وقد ذكر المصنف لعدم الصفو شرطين بطريق المفهوم له لصراحة
وهما عدم الضرر وعدم الاكراه وبقي ثالث وهو ان لا يخاف محذور
تيمم من ازالته ورابع وهو ان يكون لغير حاجة التداوي وخامس وهو
ان يظلمه العالم بالتزاع او الجاهل الذي لا يخفى عليه ذلك اي من رقم
طفله اي وشعه وشحا يشبه رقم الكتابة في حال صفو ذلك الولد وبالأول
وبالأول لو رقم الصغير نفسه او رقمه اجنبي مكره اي حكم ذلك الرقم حكم
رقم الكره العلوم من خارج عدم التكليف الكره المكره وسيصرح به فاعسابان
والمراد ان المصنف قاس الصغير على الكره المنصوص عليه لوجود القلة في كل وهي
عدم التكليف في كل فالقلة في عدم التكليف الكره محققة في الصغير وهي ان
كلا غير متعد بفعله وفي الحديث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ ومثل
الطفل ذكر كان او انثى المجنون والمفني عليه والنائم حديث في ذلك

ومن الزهراء عرقه فقير زرا **له الصلاة بلا كشط لجلده**

هذا الحكم المقيس عليه وحاصله ان المكرم على الوشم له ان يصلي معه ولا يكلف كشط
جلده لتزول نجاسة الوشم وهو الدم المنجس وان قدر على ازالته بلا محذور تيمم وما
قبل في المكروه يقال في الصبي حرفا بحرف لا اشتراكهما في الهلة

وفي الاخبار هذا الفرع مستعمل نعم الذخيرة فاحفظ في ذخيرته

اي ان هذا الفرع المتقدم وهو عدم وجوب الكشط للوشم على المكرم مستعمل اي مسطور
اي مكتوب وكتاب الاخبار للقاضي محيي نعم الذخيرة هذا الفرع المذكور في ذخيرة الاخبار
وكا في ذي مان الشرك قوله **فبعد اسلامه من يكشطه**

اي ان الكافر اذا ادق وذمان الشرك له اي فصل به الدق وهو الذي سماه بالوشم فيما سبق
وفي نسخة به اي وقع الدق به اي يبدنه ولم يكن دقه لهلة بفروع الشريعة
ولا يقال يغفر لهم ما قد سلف لان ذلك في المقاص التي انقطعت وهذه معصية
باقية هذا حيث لم يخش محذور تيمم والاعفى عنه ومع ذلك اعتمد في شرحه من الفقهاء
عنه في حق الكافر بعد اسلامه وان لم يخش محذور تيمم

كلمة راقم اذ لا وضوء له فلا صلاة ولا غسل بصحته

يعني انه انما اوجبت فيهما كشط الوشم الكافر لانه اذا لم يكشطه مع قدرته
عليه بدون محذور تيمم لا يصح منه وضوء ولا صلاة ولا غسل لانه نجس غير مضمون
عنه فينجس ما امر عليه وقد علمت ضعفه

ثم الصحيح وجوب الكشط فيه وما راي الفلاح نسوي الفرائض

يعني ان الصحيح عند المؤلف وجوب كشط الكافر الذي اسلم لوشمه حال اوله برأي
يقتد جواز التاخير من غير كشط مرة زواله بالفلاح والمرواة سواء الفرائض
وهو البقوي فانه اكتفى في صوته بنبته كشطه مفصيه بذلك بل لا بد من الكشط
بالفعل حتى يتحقق خروجه من المعصية حتى تصح توبته ومع ذلك المعتمد

عدم

عدم وجوب الكشط وان لم يخش محذور تيمم فان خشيه لم يجب اتفاقا وكذا
المعتمد عدم وجوب ازالته بالدواء اي ولو بلا مشقة

ومكره وضعوا عظما به نجسا ككراه وضعوا وشما بوجنته

يعني ان من كسر عظمه وقدر على طاهر عوضه وعمل عنه الى نجس فمراغه كالمكره
على الوشم في وجنته بفتح الواو ما ارتفع من العذر مثلها غيرها والجامع ان كلا
لا نجس عليه ازالة النجس بل هو مضمون عنه في حقها حقهما سواء سواء
بلا فرق لعدم تهديهما الفعل

ومن حشي فرجة بالدم فالمرت فنه شقها حتم كوشمته

يعني من ملاجرحه وما اجنبيا فالتم او خالطه بغير نجس او دواها
بدوا نجس فالتمت فنص الشافعي المعلوم من خارج فيه شقها حال
كونه الشو حتما اي واجبا لانه نجاسة كما يجب كشط الجلد للوشم
هذا والمعتمد انه يجري فيه ما مر في الوصل بعظم نجس من التفصيل
السابق حرفا بحرف من غير فرق وفي المحصة حكمه ايضا كالجبر بعظم
نجس فان قام غيره في مداواة البدن مقامه لم تصح الصلاة معه
واذا لم يقع غيره مقامه صححت ولا يضرا تنقأ خيرا وعظمها في المحل ما
دامت الحاجة قائمة ويجب نزعها بعد الحاجة فان تركها بلا عذر
ولم تصح صلاته ولا يضرا خراجها وعود بدنها كما لا يضرب في اللصوق
المحتاج اليه وان بقي اثر النجاسة من الاول ع ش اي في المحل اما المرقاة
التي يربط فيها ان كان الدم الذي عليها قليلا عرفا عفى عنه وان كان كثيرا
لا يعفى كما نصوا عليه في خرقة اللصوق للبراعة المقيس الكي عليه
في كلامه ع ش فلا توقف في في الكلام اصلا خلافا لمن قال بالعفو عن

الكثير ايضا

وروت طبر على عمر المساجد ما في العفو عنه خلاف من مشقته

يعني ان روت الطيور وبولها على عمر المساجد وارضها او غيرها من بقية الامكنة اتفقت العلماء على العفو عنه بشرط ان لا يتعمد المشي عليه او ماسسته وان لا تكون هناك رطوبة في احد الجانبين نعم ان لم يجد معه لاعنه غيره كالمثناة المعجمة به في مظاهرة المساجد عفى عنه مع الرطوبة وان يشق الا حترار عنه واما عموم المحل فليس بشرط والمراد قلبيته بالصلاة فيه بان قصد مكانا من المسجد ليصلي فيه ولم يعلم ان فيه زرق طيور فيعد استقراره فيه وجدا خالياً عنه فانه لا يكلف تحريم غير ذلك المحل فلو صلى كيف اتفق ثم في أثناء الصلاة وجد تحت رجله شيئا من ذلك فبقي عنه فوراً الى غيره حيث وجد خال منه صحت صلاته وان تباطى بطلت ومن راي في محل سجوده شيئا من ذلك امتنع عليه السجود عليه لانه حج يكون متعمداً بشرط العفو عدم التعمد والعفو لاجل مشقة التردد عن ذلك

كذا النووي وابن العبد قد نقلوا: اطلاقهم كابي اسحق قد روته

يعني ان يحيى النووي وابن دقيق العيد قد نقل كل واحد منهما اطلاق الامة على العفو عن زرق الطير في المكان بالنسبة للصلاة بالشروط المارة كنقل ابي اسحاق قدوة النووي في هذا الحكم الاطلاق المذكور في اقتضاء النووي في هذا الحكم اوفيه وفي غيره هكذا يفهم من كلام الشافعي وهو الاقرب من كلام المصنف ان الضمير لابن دقيق العيد فليراجع شيخ من منطهاة

قال النووي لان عامداً وطلبت اي في الطواف لسا في نيكتيه

يعني

يعني ان النووي قال في مناسكه انه يعني من زرق الطيور في الطواف او غيره لان التعمد تعمداً المشي عليه والا فلا يعفى عنه في حق الطائفة اذا كان ساعياً عليه لتأديته نسكه اي اعمال حجه وكذا صلاته لان شرط العفو عدم التعمد فعلى التعمد لا عفو وذلك واضح مما مر

فالطيران نزلت في مسجد تركت ولو حجب طرد هان خوف ذرقته

اي حيث قلنا بان الطير يعني من زرقها في المساجد او غيرها فاذا نزل طير في المسجد حرم تنفيره كما قاله النازم ونقله عن المحشي قال وان علم ان يبول فيه وينزق ولا يجب تنحية فراخه من المسجد ولا من غيره ولعل الحرمة مخصوصة بحرم مكة ونحوه دون مساجدنا بدليل اخر كلامه انتهى

وان به عشعشت في عثمات تركت لفرخها ابيض حال حضنته

اي ان عشعشت الطير في المسجد تركت في مشربا وجوبا في حرم المكي وموانا في غيره فلا يتعرض لها عند تربية افراخها بل حرم حيث خشى الخلاك واما ناعة المال ولا عند حضنتها ابيضها بل ولا قبل ذلك لغيره من تنزیه المساجد من قذرها المعفو عنه اماله فيجوز حيث لم يلزم تنفيره بحرم ولا اضاءة مال ولا كانت في حرم هذا ما عتقده والعبارة متباينة

وهكذا ابن دقيق العيد ضعفه وقالوا اجمعوا فاحكم بصحته

اي قال ابن دقيق العيد بمثل مقالتي من ترك التعرض للطير في المساجد ونقل الاجماع عليه فاعتقد صحته

ما حل في حرم منه فمحترم عن اللطاف ولا تعصى بفركته

اي اذا حل الطير في الحرم المكي فهو محترم بحرم التعرض له فلا تحرم تنفيره عن اللطاف او غيره لاجل تنزيه الحرم من قذره لانه معفو عنه فلا

د اعي لتنفيره مع كونه محترما لجلوله في الحرم
ولا بصيد ولا تقبل حمامته **فقداسات فاعطي شاة فديته**
 اي لا يكن منك عصيانا بتفجير صيد الحرم او قتله لاحترامه لجلوله
 في الحرم فان تقبل حمامة من الحرم للمسجد او غيره فقداسات اي ارتكبت
 محرما وعليك ان تعطى فقرا الحرم فدية ذلك الصيد على ما هو
 مفصل في كتب الفقه نتمه قال الله ولا يتوهم من عدم التعرض
 للطير في المساجد انه يجوز ادخاله فيها او تربيته فيها وان قلنا
 بالضعيف او مذهب الغير من طهارة روضها لا للمساجد من
 المستفادات الطاهرة بالاجماع واجب كالنراق والمخاط وغيرهما
 فها بالاك بزرف الطير وعفشه بل الراد انهما اذا عشتت بنفسها
 لا يتعرض لهما اهم بالمعنى مع زيادة ايضاح وبه تعلم شرب الدخان
 المعروف في المساجد كما كنا نسمعه من افواه الشايع وان حفظ
 رماده في وعاء ورماه خارجا معللين بان الدخنة تبني على حيطانه
 وهو ان كانت قليلة الا انه اذا انفتح باب للعل تصير كثيرة وتبني فيها
 الا وخام على ان المساجد تصان ولو عن القليل ولو كبرفة مع انها
 قليلة واذا جفت انحرها فكيف بالذي يقي سواده وقذره ورائحه
 الكريهة ولا يغتر بقول من جوزه فانه جاهل لاسلف له الافعال الاسفاه
 مثله والله اعلم بالصواب

طين الشوارع عفوانا نثرها **اصابه دون ما يعزى لسقطته**

اي طين الشوارع الخمس يقينا ولو باخبار عدد رواية او فاسقا وصغير
 ولكن وقع في القلب صدقه يعفى عن قليله عرفا والمشكوك في كثرته

حكم القليل

القليل سواء اصاب الشخص من الشارع او من شخص اصابه لكن اعتقد
 في عدم العفو عما تطاير عن ظهر الكلاب منها او من غيرها وحال انتقامه
 حالا والمن قال بالعفو وحل العفوان كانت عين النجاسة استهلكت
 في الطين بحيث لم تر عين النجاسة اما لو تميزت النجاسة عنه في راي العين
 فلا يعفى عنه كما سيأتي وكانت الاصابة به لا بفعله بل بطير نحو نعله او
 دابته او مزار او من ندوة نعله وكان القدر الذي اصاب الشخص قليلا عرفا
 وهو كما في الشئ ما لا ينسب من اصابة الى سقطة او كبوة او قلت تحفظ
 وضبط بما لا يتعذر التحفظ والا حذر ان عنه غالبا ويختلف بالوقت
 فيعفى في الشتاء لا يعفى عنه في الصيف وبالموضع فيعفى عما في الدبال لا
 يعفى عنه في اعدا الثوب وبالشخص فيعفى في حق الاعمي ما لا يعفى عنه
 في حق البصير واذا مشى في الشارع الذي به طين متيقف النجاسة
 واصابه ثم مشى في اخر قتلوث منه يعفى عنه في المكان الثاني ايضا اذا
 كان غير مسجد والا فلا يعفى عنه لا المساجد تصان عن النجاسات
 وتمتنع تلوثها بها ولو مشى في الخف حافيا عفى عن القليل المتعلق به
 بقدم الخف ولو مشى بلا نعل وكذا يعفى عن قليل يتعلق بقدم من
 مشى في الشارع حافيا بلا خف ولا نعل ولا يعفى عن الكثير ولو في البيت
 او الثوب والكثير ما كان نجسا في القليل الذي مرضا بطله وذلك
 مثل الطين الذي تلوث به الشئ من حق صار كل من رآه يعروه اي ينسبه
 لسقطته في الطين ولا فرق بين ان تكون نجاسة طين الشوارع مغلظة
 ومثل طينها ما رآها الذي رشت به او نزل عليها بالمطر ثم مرت عليه الكلاب
 وراشت او بالت واختلط بحيث لم يبق للنجاسة عين مميزة فيعفى

فها

عما اصاب منه ولم يتيقن النجاسة بالكيفية المارة بل غلب على الظن
 النجاسة كقول التواريخ ففيها آثار ضال الاصل والغالب والمعمد
 ان الاصل الطهارة والمراد بالتواريخ محل فرور الذي عمت به البلوي
 باقتلاطه بالنجاسة وان لم يكن فيها شاربعا كدهلزي بنيه ودهلزي
 الحرام وما حول الفساق في حال يعتاد تطهيره اذا نجس ما اذا
 جرت العادة بحفظه وتطهيره فلا ينبغي ان يكون مراد بل هو
 تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شئ منه ومنه
 المساجد وممشاة الفساق التي يتوضؤون منها وموضع الوضوء
 وما جرت به العادة من طلوع الكلاب على الاسبلة ورقادهم
 في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من احد الجانبين فلا يعنى
 عنه كما قاله شمس ورش الكل من المحشي بعزوه للشقا
هذا اذا استهلك فيه نجاسة وما هو غلط فاحكم بحفته
 اي محل العفوا اذا استهلك النجاسة في طين التواريخ بان لم تكن عندها
 متميزة عنه ولا مريئة فيه بل صار الجميع يقال له طين متنجس مثلا
 والطين الذي هو غلط اي نجاسة مغلظة احكم بحفته اي
 بالعفوة عنه كغيره مما اختلط بباقي النجاسات بلا فرق بينهما
فروثة الكلب والخنزير ان وقعت في شارع اطلقوا عفوا لظنهم
 اي فروثة الكلب والخنزير وكذا بولهما وغيرهما بالاولى منها اذا
 وقعت في الشارع واستهلك فيها اطلقت اصحاب الشافعي العفو
 عن طينه حتى مثل اطلاقهم المنجسه بالمغلظ المذكور اي فالعفو
والماء كالطين ان رش الطين بوقه او صبه غاسل من فوق غرفته

يعنى

يعنى ان الماء الذي في التواريخ من المطر والرش كالطين ان لم تعلم نجاسته
 فالاصل فيه الطهارة وان علمت بان مرت فيه الكلاب وبالت اورأت
 واختلط البول والروث به بحيث لم يتبق عين النجاسة مريئة فانه
 يعنى عما اصابه منه ونقل عن بعضهم العفو عن الوكف وماء المزاريب
 كطين الشارع لعموم البلوي وعبرة الصفوي ويعنى عن قليل بول
 السلس وغايظه او دم المستاضة وكثيره في الصوم وعن لمس
 ما بنى بالطوب الخلوط بالنجاسة ولومع الرطوبة وعن الماء المساقط
 من السقوف والحيطان المبنيه به اه فعلم ان العفو عن فضل النجاسة
 اما عند احتمالها واحتمال النجاسة الطهارة فالاصل فيه الطهارة وان نزل
 من مزاب او صبه غاسل من فوق غرفته بان يصبه من طاقه او
 يلقيه على الارض فينزل من نحو مزاب فيصيب الارض من نحو الطريق
فانه طاهر والبحث عنه رافا ضلالة تركها اولي بدعته
 اي فذلك الماء المصبوب الجبرول الحال لا يجب عليك غسله لانه
 ان كان نجسا عفى عما اصابك منه ان كان قليلا عرفا وان كان طاهر
 فلا معنى لوجوب غسل الطاهر واذا جبرل عليك الحال فلا تسأل
 عن اصله واحمله على الطهارة كما هو الاصل في الاعيان والبحث عن اصل
 طهارة ونجاسة ضلالة اي خلافا الاول فتركها اولي بدعة
 البحث بدعة مذمومة في الحديث ان بعض الصحابة اصابه ماء
 المزاب فسئل منه فلما هو طاهر او نجس فنهى صلى الله عليه وسلم
 صاحب المزاب عن اعلامة بذلك وقال له لا تجزى كافي الحسى هذا ولا
 تجزى ما في كلام الناطم لانه يتكلم على المعفوات فلهذا ذلك بالتكلم على

ما أصله الطهارة وكذا في كلام الشافعي فإنه قال بعد قوله فإنه طاهر قطعاً
عملاً بالأصل ولا يجري فيه قول تعارض الأصل والغالب فإن الأول
يتأقض الآخر

وليس يعفو عنه الأرواث إن بقيت أعيانها قلله في الأصل ووضعه في نفس
أي لا يعفو عن طين الشارع إذا كان عين النجاسة مربية فيه غير مستهلكة
ولاد عن عين النجاسة نجاسة يقينا فيه بأن بقي عين البول ومنه ملو
انخفض الكلب فلا يعفو عما أصاب من ذلك لأن المنفصل منه مثل
نجس العين أصالة وهو لم يستهلك في غيره حتى يقال بالعفو عنه
بما حصلت الإصابة لا بحض النجاسة فلا عفو كما قال ع
للعقل فيها مجال عند كثرتها والقول في مسجد قاض بيسرته

أي إن الناظم يقول لعقل فيها مجال أي جولان أي مدخل أي استنبطت
بمطابق القياس على ثلاث مسائل العفو عن النجاسات وإن بقيت
أعيانها إذا لم تحت تحت جميع الطرق كما ذهب إليه المالكية وال
الثلاث مسائل التي قاس عليها أولاها أشار إليها بقوله والقول
الخ أي قول العلماء إذا عم زرق الطي المسحور يعفو عنه قاض هذا القول
بيسرته أي بأن المسئلة تجلب التيسير ومنها ما لو عمت النجاسة فعدم
العفو فيه مشقة تكليف التمسك عنها فنقول باليسر وهي العفو
كما قلنا في نظيرها مسألة المسجد وأشار إلى المسئلة الثانية من
المقيس عليه القول بقوله

لضارب الأرض إن يمشي بناقله في مسلكه نعل بر كسته
أي إن الضارب أي المسافر فيها ولو سفل قصيرا إذا صلى النافلة وهو

ماش

ماش فإنه يعفو عن ما سته النجاسة في مسلك أي طريق عده النجاسة
بشرط أن تكون النجاسة جافة وأن يفارقها حالا وإن لا يتعد المشي
عليها وإن لا يجد عنها معدلا كما في الماشية أي فذلك مسئلتنا يقال
يقال فيها بالعفو بطريق القياس على هذه قال المحقق أيضا في العبارة
قلب وتسامح لأن الذي يع النجاسة لأنفس النعل ويشترط طهارة
النعل ويعني عن ماسة لما في النفل أيضا بالشروط المذكورة وفي نسخة
في مسلك عده رجس بنقلته وهي واضحة فالبراء للمصالحية أي
رجس مصاحب لنقلته وأشار للثالثة بقوله

وهرم أرضه عم البرادله عليه وطى نفوا أنار حرمة

أي الحرم إذا عم البراد الطريق فلا حرمة عليه ولا فدية في وطئه وإن
مات بسبب ذلك إن لم يطأ إلا ما لا بد له منه ومثل البراد كل صيد تعين
عليه التعرض له كالوفا من بفراسه ولم يكن دفعه بدو التعرض
له فقوله له وحرم بحر معطوف ضارب لأنه نظير ثلاث وأرضه
مبتدأ وسم الخبر الجراد جملة حالية أي في حال كونها قد عمها الجراد وله
خبر مقدم وعليه متعلق بوطن ووطئ مبتدأ مؤخر والجملة خبر
أرضه والعائد محذوف أي له ووطئ عليه فيها كما حذف عائد الحال
السابق وقوله نفوا أنار حرمة كالتوكيد سابقه لأن الذي يجوز
للشخص أن يفعل منفعته الحرمه راسا فذلك نظير ثلاثة استدلال
بها الناظم على اثبات ما اقتضا عقله من العفو من النجاسة في الطريق
إذا عمته وبقي غيرها استدلال ذلك بقاعدة تعميمها وغيرها ما بقي
العفوات بقوله

ما جاوز الحد يعطى ضده ابداً ويعكس الحكم فيه وفق حكيمته
قال المحشي اعلم ان لهم قاعدتين الاولى اذا ضاق الامر اتسع فمن ذلك ان في
النهار العجولة بالسرجين لا تنجس المائيع ولا الماء القليل والزيتان يجلس
على صحن عيني النجاسة الرطبة ثم يقع على الاعيان الطاهرة ولا ينجس بها
فلما ضاق الامر على العباد في القرنين نحو ما ذكر وسع لهم بالعفو
القاعدة الثانية عكس هذه القاعدة وهي اذا اتسع الامر ضاق في ذلك
توسيع العلماء للمصلحة في حركة او مرتبة لاجل اضطرار ذلك ولم يوسعوا
له في ثلاث حركات متواليه لعدم الحاجة لذلك فلما اتسع الامر الذي
حقه ان لا يجوز لكنه جوز للضرورة اي كثير ضيقوا على الكلف حيث
لم يسامحوه فيه وابطلوا صلاته به وقس على ذلك كل نجاسة عني
عن قليلها دون كثيرها وذلك لان حق النجاسة عدم الغسل والعفو
فاسفوا عن القليل الا توسعوا فاذا اتسعت هذه النجاسة اي كثرت
ضيقوا فيها بعدم العفو عن الكثير وقدم جمع الغزالي مجموع القاعدتين
في الاحياء بقوله كما تجاوز عن ضده انعكس الى ضده فالنجاسة يجب
غسلها فاذا جاوزت الحد وشق الخبز عنها انعكس امرها الى عدم وجوب
غسلها والعمل القليل عفوه في الصلاة فاذا جاوز حد القلة الى الكثرة انعكس
الامر فيه الى عدم المسامحة فيه وقد نظم النافذ هذه القاعدة الجامعة للقاعدة
بقوله ما جاوز الحد يعطى ضده ابداً فقوله ويعكس الحكم فيه كالمفسر
لقوله يعطى ضده وقوله وفق حكيمته مفعول لاجله عامل يعكس اي يعكس
حكمه لاجل موافقة العمل مقتضيه للعكس اي مطابقته له والمراد لكون
العلة مقتضية لعكس ذلك الحكم لانها لا تنافيها ووجود ضدها عند مجاوز

الشئ

الشئ السامح فيه حده فيعطى ح ذلك الشئ ضد ذلك الحكم لانها علة وجود
ضد علة وليست مل ومراد النافذ ان مسئلة الشئ ضد ذلك الحكم لانها علة
من هذه القبيل فيقال فيها بالعفو لا يلزم التصيق واعتمد كلام النافذ بعضهم
كالسجاعي شارح منظومة معفوات الشربلاي وضعفه الشارع والجمهور
وقال شارح المعفوات من قبيل الرخص والرخص يقتصر فيها على مورد السماع
والمنفوق عدم العفو اذا بقيت عين النجاسة بان لم تستهلك في طين او تراب
الشارع وذكره هو والمحتشون فروقاً بين القيس والنقاس عليهم فالعقد
عدم العفو خلافاً للنافذ لناظم

والنعل ان جمعت طين الشارع لم يوجبوا غسل ما فيها القسط منه

اي اذا اراد الشخص ان يصل في نعله وكانت جمعت قليلا من طين الشارع النجس
يقينا مع كون النجاسة غير مرسنة بمسألة في ذلك الطين لم توجب العلماء
عليها غسلها لتصح صلاته ولا كشط الطين الذي فيها بلا غسل فقوله
لنقسطه اي كما انهم لم يوجبوا كشط ذلك الطين المعفوع عن القليل من
طين الشارع كما هو وكذا يعنى عن تراب الشارع المتيقن بالنجاسة اذا
دخل في قميص الصائم مثلاً

والرجل ان عرفت فيها واتسخت شبهه بعرق المستنجى بكرته

اي اذا عرفت الرجل في النعل التي فيها طين نجس او اتسخت الرجل بواسطة
العرق مع تراب الشارع النجس او مائه يعفونها وعن النعل بما فيه ولا
يقال ان شرط العفو عدم نجاسة النجاسة لاجني عنها ولو طهرها مع
ان العرق اجني قد خالط ما في النعل فقتضى القاعدة عدم العفو لانا
نقول الاجني ضروري كالعرقي لا يضر دليل ان المستنجى بالجر اذا عرق

ووصل الى العمل الاستنجاء من مرة القليل وحلقة الدبر فانه يعفى عنه ولو سال
من فعل الاستنجاء وتلوث الثوب لللاؤله قال الله اذا لم يجد ماء فامسح بغيره
ولا حشفة وفي ذهني العفو عن العرق وان جاوز ما ذكرناه من ضرورة
فليراجع وبما ذكر تعلم ان عبارة المصنف فيها قلب وحققا شبيهه بعرف
استنجاء لا شبيه به عرف استنجاء فليتناقل

وان حوت روضة فاغسلها واسفلها على القديم لعفو بدلتك

يعني ان النعل اذا حوت نجاسة روضة او غيرها فاغسلها وجوباً إزالة
للنجاسة ولو كانت باسفلها وهذا هو الجديد وهو العمد وفي القديم
اذا كانت في الاسفل ودلكها في الارض حتى ذهب جرمها يعفى عن الارض
فتصح الصلاة معه فاسفلها مبتدأ وعفو مبتدأ ثاني وعلى متعلق
بجذره وكذلك والجمل خبر عن اسفلها والعائله الماء فيه ومفعول
اغسل ضمير محذوف عائد على النعل وباء بدلتك بمعنى مع متعلق بعفوا
والهاء للاسفل والاعلى لا يعلى عنه مع ذلك كما يقيد قوله
اي عفو للاسفل لا غيره والذي استقر به ابن الرفعة العفو عن قليل
النجاسة في الخف واعتمدها شربلا في ولا الجماعي كما في المحشي
ما جوزوا وطئ من في نعله قذر في مسجد ابا حفصا حرمة

اي لم تجوز الا ثمة الثلاث مشى الشخص في المسجد بنعل عليه نجاسة
رطبة او يابسة سواء كان المسجد مهيأ للصلاة محترماً ام فترها
خرباً كما في شرح مرور مثل النعل الرجل في حق الاشى حافياً بخلاف
نحو الرباط والمدسة فلا يجرم الا اذا تحقق التلويث بالنجاسة
ولا يجوز ان يدخل المسجد ومعه لم يني اذا حشى تجليسه وكل ذلك ثابت

بالحديث

بورد

بول الخفافيش عفوه عند قلته اذا رمى بوله في حال طوفته

اي بعض يعفى عن بول الخفاش وكذا روثه عند قلته وكذا عند كثرة اذا رمى بوله
او روثه حال طوافه في مكان الصلاة او على بدن المصلي او ثيابه ومثل الخفاش كل ما
جري مجرى من المخلطات كالزنبور والصرصر بل قيل بالعفو عن اثر زرق العصفور
في الثوب والبدن ايضاً كما يعفى عن اثر خرد الفار كما فيهما حتى ان ظاهر نقل مجرى كلام
الشارح الصغير والجموع انهما ذكرهما فيهما العفو عن جرم زرق العصفور
وما جرى مجراه من بقية الطيور في الثوب والبدن ايضاً ولا بعد في ذلك
وان كان ضعيفاً

او عم في مسجد او عم في سكن ارضاً بروثته من اجل خلطته

عم معطوف على قلته اي او عمومه وباء بروثته بمعنى مع متعلقه بعم
ومن متعلقه بعفوا في البيت السابق وحامل المعنى ان بول الخفاش اذا عم اي
كثر في المكان مسجد او مسكن غيره يعفى عنه ايضاً من اجل ابتلاء الناس بكونه
مخالطة ولا يعفى عن الكثير في غير المكان من بدن او ثوب اما القليل فيعفى عنه
في التلاوة فيكون في حال كثرة كزرق العصفور على العمد هذا ما يقتضيه
كلام النافخ خلافاً لما فهمه المحشي ويظهر لي ان كلام النافخ صحيح ومقتضى
كلام المحشي ان زرق الخفاش ونحوه قليلاً او كثيراً يعفى عنه في الثوب
والبدن والمكان بخلاف زرق العصفور على المعتمد

ابو حنيفة زيل الفار قاله حكم الوطأ ويط في اتوب مهنته

اي قال ابو حنيفة بل عفوه عن زيل الفار في الثوب اللهم اي الخدمه لاني البدن ولا
في ثياب التمل ولا في الماء ولا في المايح فله حكم زيل الوطأ لا شتر كما هي في
الف البيوت

راي للنوفي ذاتي ما يعنى ان لا يغبر فكل من بعد ميرته

اي اعتقد الشيخ للنوفي لا لكي من عند نفسه هذا العفو عن نيل الفار السابق فقال بالعفو عنه حتى في المانع فقال بؤكل من بعد ميرته اي تميز الزيل وما اخلط به ودميه والى باقية ومن المانع الماء في هذا الحكم سواء مع ذلك لم يسم له فيمر عند في المانع والماء دون غيرها كذا في الحشى وبفيه وقفه لان المعروف عند في المانع ان الماء لا ينحس الا بالغير ولو قليلا اي عندنا معاشر الشافعية الاحتراز عن ذلك ومثل منفذ الفار منفذ كل حيوان طاهر غير ادمي طاهر او غيره ولو حار كما قاله بعضهم فلا نوقف

وعندنا قد عفو عما يغبر عنقها ان اخرجت حية من زيت جرتة قليل دج وشعر الغبار وما يفر قطا اي من بعد غيبته

اي مما يعنى عنه قليل دج لغة في الدخان اي قليل دخان انفصل من نجس من نجس كخطب امابه بول وانما كان الدخان نجسا لانه رماذ منتشر تفصله النار بقوتها فهو من اجزاء النجس والنجس بخلاف النار فانه طاهر لانه لم ينفصل بواسطته وانما هو ربح حصل له من الروح من النجاسة وذلك لا يقضى تنجيسه وشمل الدخان دخان النار المحبوس بالخر وان جاز التنجيس به لانه قليل يعنى عنه ومالو انفصل من بخور طاهر وضع على نار نجسة او متنجسة لانه يمانع فينجس ولو نشف الثوب على الهب من النار النجسة الصافي من الدخان فهو طاهر لان الهب طاهر لكن الغالب في الهب من النار النجسة عزم خلوه من الدخان ولو وقع ودك من لهب الحلة الصافي من الدخان فطاهر وان وقع بما فيه من الدخان او من النجس فنجس لانه يعرف فيتنجس بواسطة رطوبة العرق وقت المرق وبه تعلم ان الهباب

للنوف

النجس من دخان السرجاني او الذبذبة المتنجس نجس كالرماذ لكن حكمه ليس كالرماذ لانه يعنى عن دخان مطلق دخان نجس اذا لم يكن مبتليا به وعن قليله وكثيره في حق المبتلي به هذا كله حيث كان الدخان من غير مغلظ اما اذا كان من مغلظ فلا يعنى له عن قليله ولا عن كثيره ولا يعنى عن الدخان الذي يتعكس في الوعاء حالة الطبخ لان عدم التغطية كالتعدي اذ المعتاد التغطية كذا في الحشى وما يعنى عنه قليل شعر نجس من غير الكلب والاخرى حتى في الزباد يعنى عن قليل شعر فيه لا عن كثيره والقليل كشرة او شعرة تين والكثير كثرات ونقل عن حجران الثلاث من القليل وان ما فوقها كثير وان العبوة في الزباد بالدهنة لا بالحق ولو قطعت شعرة واحدة ارج قطع فمن كشرة واحدة في الاصح وقيل قلة الشعر وكثرته من جمعها العرف وهو الاظهر والاوسع ويعنى عن الكثير في حق الرابك ويعنى عن الاكثر في حق القصص الكثرة ابتلايه به والعفو هنا في الثوب قليل وفي الماء واستشكل بخلاف الدخان فالعفو فيه اعم ولو شك في الشعر او الصوف او الريس او الدبر او الجدر هل هو من طاهر او من نجس وهل ايبى في حال الحياة او بعد الممات فطاهر عمدا بالاصل ومعلوم ما قبل الجدر طاهر ان ايبى من حي ما كوالا لم يزل طاهرا والافنجس الامن الادمي فطاهرة ومحل كتب الفقه وما يعنى عنه قليل الغبار المتطاير من النجاسة المتيقن النجاسة في المائع والبدن والثوب ولو كان عيني النجاسة كغبار السرجاني ويعنى عن الكثير في حق المبتلي به وما يعنى عنه ثم القط وحاصل الامر ان القط والحيوانات والطيور اذا تنجس فمها او وجعلها فان غابت غيبة يمكن ودودها ما كثيرا

او قليلا لكنه جاريا ولو بعض قوة بحيث يسوق السنة ثم اشارة
شيء لا يحكم على مصابها بالنجاسة لانه طاهر اتصاله والاصل بقاء الطهارة
ولا على ما بان طهر لانه علم بنجسه والاصل بقاء نجاسته وان لم تغيب
حكمنا على مصابها بالنجاسة لكنه معفو عنه وهو ذلك ما لو شرب
كذا في الحشيش عن ريش لكن في زهني ان مصابها طاهر للعفو عن ملاقات
فما له لا نجس معفو عنه ومن ذلك ما لو شرب الكلاب من مساق
الكلاب ثم شرب الدجاج منه ثم شرب من ماء قليل فانه يعفى عنه
حتى قيل انه يجوز اكلها اذا نجحت من غير تسبيح فما هو منه
ايضا اذا وضع الحيوان المجتمعي فيه في ماء قليل راكبا وما يعفى فانه يعفى
عن ملاقاته حيث لم ينفصل فيه شيء منه ولا يحكم عليه با
كما في نحو شرب الماء في ان منه ايضا ما لو شرب الثور مثلا من
مساق الدجاج التي شرب الكلاب ثم وضع فيه في ماء قليل راكبا
او نحوه استطراد في التحفة عن من جملة المعفوات في الماء
روث ما تشوه منه كسواد وورق وقي وماء في فمه ثم لم يجز ومنه
وما تلقاه الغيران من الروث في حياض الاخيه اذا علم الابتلاء
ثم قار ويؤيد بحث الغراري العفو عن بعرفارة في ما ينع عم الابتلاء
بها ثم قار وشروط ذلك طله ان لا يغري وان يكون من غير مغلف
وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ثم قار بتبسيطه
علم من كلامهم في هذه المسئلة انهم لا نجس ملاقيها في شروط
الصلاة ان المعفوات ثم اي في البدن والمكان نجس لكن لا
تبط بها الصلاة مثلا لان الضرورة هنا للعفو كيد بل

عدم

عدم تأثر النجاسة طرفها اذا تخللت واختلافهم في قليل شعر على
جلد دبع هل يتطهر تبعا او يعفى عنه وقطاه وقينه بعض مخالفة
لما مر والاصح ما مر عند عدم امكان التوفيق

وشربه ممكن مما جرى نقوي او الكدر اياه في حد كثرته

اي اذا نجس في المرة بمغلف ثم غرتا وغابت ثم اتت ولغت في طاهر
فاشرب العدم نجاسة مصابها غيبة يمكن فيها ورودها ما ولو
الكلاب كما الانهر والعيون التي تكثر بما فيها من التراب مع امكان
كون ولو غرها فيه سبع ولغات بان يعفى زمن يسع ذلك وهي
غائبة ولا يثرب غيبتهما سبع مرات لانه يمكن ولو غرها في العينة
الواحدة سبع ولغات

ان هرة الملت من كلبية وغرق كرا غيبة والماء يكرهه فاشرب
تمة كقطا ان يغيب سبع وفي البسيط رأي تقيد خلطه

اي عبر المتولي في المسئلة السابقة بسبع بدل هرة والراد ان يغيب
الحيوان الذي تيقنت نجاسته فيه غيبة يمكن تطهيره من نجاسته
بولنج فلا يحكم به بنجاسته مصابه فمع الحكم في كل سبع بل في كل حيوان
بل في التحفة ولو ادعى ما ولم يخصه بالهرة وهذا هو العمد وقار
الغرايم في كتابه البسيط مفيد الحيوان المذكور بالذبح يكثر اختلا
واما السبع ونحو فصا به نجس لانه لا ضرورة للمساومة فيه بخلاف
ما كثر اختلاطه بنا وهو ضعيف بل الحكم عام في كل حيوان لاننا لا
نجس بالسند نعم العفو عن مصابه مع عدم الغيبة مخصوص
بغير العاقل من ما ومن يكثر اختلاطه فيما يظن ان في حرز

كالهوان المجنون ثماني من بعد غيبه على احوال جنته

كالهوان متعلق بمحذوف خبر مبتدا محذوف والجملة جواب الشرط او دليل الجواب
المعني ان المجنون كالهوان فاذا انجس فيه اويده ثم غاب غيبه يمكن ان يوضع ذلك
في ماء طاهر مظهر كثير او جار مع سبع والكروية ان النجاسة مغلفة
ويكون ذلك في غير هاتم وضعها في طاهل مع عدم الغيبة انه يعني عنه
في ابتي بمواكبه كما يعني عن في الصبي ويده بشرط ان يكون في اي موضع
يده في الطاهر حال جنته اي جنونه الطبق او المتقطع وذلك كما لا يشك
التشبه والا الا العاقل في الحكم الاول كالهرة ايضا

دجاجة خليت برعي نجاستها في غالب ايضا بوزن

قولان لا يصح فيها اذا وردت على الطعام شي من خوف ضيقه

وعندنا ان تغيب بعد ما اكلت نجاسة فلهما احكام قطرة

اي ان الدجاجة الموصوفة بانها خليت اي تركت برعي وفي مرعها نجاسة
واحتل تناولها منه وعدمه ولم يتحقق تناولها لها ومثل الدجاجة بقية
الطيور والحيوانات حتى ان العلماء لا يمثلون بالدجاجة بل بالوزة في
الوزة والحكم واحد ثم اخرج عن دجاجة بجدة قوله قولان فيها ولا يصح
اي طالك ابن النيس نسبة لذوي اصبع بطن من العرب اي اذا وردت
على طعام مثلاً فيقل نجاسته لان الغالب عليها وورد النجاسة وقيل
بعدم نجاسته عملاً بالاصل وهو الطهارة والامام مالك يقدم القائل
على الاصل لكن اعتماد العمل بالاصل خوفاً على مصابها ما كلفه اي التلف
لو قيل نجاسته هو مقتضى العمل بالاصل وعندنا معاشر الشافعية
ان لم يتحقق اكلها للنجاسة فلهما طاهر لا يجس وان تحقق

الكلها

الكلها لها ثم وردت على طاهر فان كان بعد غيبة يمكن فيها ورودها ماء
مطهر افيها باق على نجاسته ومصابها باق على طهارته عملاً بالاصل فيها
وان كان قبل ذلك فيعني عن اصابتها كالهرة في جميع احكامها المارة

في الطيور كذا وابن الصلاح في الصبي له عفو بريقته

من اجل ذاقه في الفم ما منعت قطعا وما تجسوا ثديا برضعته

اي مثل في الدجاج والا ورم بقية الطيور وان لم تكن من طيور الماء
وابن الصلاح اعتقد ما هو المعتقد من ان في الصبي اي والصبي
وكذا المجنون وبقية اجزائهما كالبند كافي المحشي معفو عنه فكذا
خبر عن في الصبي وعفوا حاله في نسخة له عفو له خبر مقدم
وعفو مقدم مبتدا مؤخر والجملة خبر عن في الصبي وبريقته
قال المحشي اي مع ريقته اي كما يعني عن ريقته النجاسة بفوه
النجاسة ثم قال من اجل هذا العفو عن في الصائم ما منعت
قبلة في في الصائم الصبي وما نجسوا بزاز رضاعه منه
ولو كان فيه نجسا ولو من مغلظ ولو كان المرضع او
المقبل له غير ابويه بل يعفو عن ايديها ايضا في الطعام وغيره
وفي كلام الله بعض خلط لان كلامه اولاً في عدم التجسس
لاحتمال الطهارة وهناك في العفو مع تيقن النجاسة فتأمل

ومالك قد عني عن ثوب مريضه ان لم تدع عنده اسباب

مع التبريد ان يار الصبي منها لها الصلاة بلا نفخ لبولته

وسنة قد راي ثوب الصلاة لها ان لم بها سنة مع حسن

اي ان الامام مالك قال يعفو عن ثوب نجاسة في ثوب

حوطته

رخصته

الرضعة اذا نشئت مع الرضيع ان لم تدع ولم تترك وقت الرضاع
وللتعبد للطفل اسباب الاحتياط بان احتاطت حتى لم يصيبها
بول الصبي او غايطة واخرت من ذلك فاصابها فمراعاتها مع عدم
تقصيرها في الاحتياط فلهما جنة الصلاة عند بل بول الرضيع للبول ولا
غسل له او لغيره قال المحشي وقواعد مذهبنا تقتضي ذلك اذا لم يكن
لها الا ثوب واحد وكان هناك بيت والا فتصل عارية والا امام
مالك قد روي اي اعتقد ان مربية الاطفال لا يجب عليها ان تحزن ثوبا
طاهر لتبسه وقت الصلاة بل اعتقد ان ذلك سنة فسنة مفعول
مقدم لراي وقوله انعم بها صيغة تعجب ورخصة تميز واصغر
صيغة تعجب ايضا اي ما حسن ترخيص وتسهيل الامام مالك
لمربية الاطفال في العفو وعدم وجوب اتخاذها ثوبا للصلاة
توب الصبي وحمل المصطفى علنا امامة حجة في الامتعة
توب بالجر عطا على توب الرضعة بعاطف محذوف وهو مبتدأ
خبره محذوف اي يعني عنه اي عند مالك على الاول ولوم تحقيق
النجاسة او عند المصنف على الثاني وخبر حجة اي حمل المصطفى صلى
الله عليه وسلم في الصلاة امامة بنت بنته صلى الله عليه وسلم
زينب وامامة بنت زينب تزوجها سيدنا علي بعد وفاة مستنا
فاطمة رضي الله عنها وعلنا اي جهرا مفعول مطلق لحمل اي حملنا
علنا او حرمنا منه حمل المصطفى لها حجة على العفو الذي قال به الا
مالك وختاره الناطم ونقله الحلبي فهو حجة في هذا الحكم وهو
الحق لا منه صلى الله عليه وسلم ولم يقل به الشافعية

خفته

مام

وقالوا

وقالوا الدليل لا يدل لاحتمال كونه حمله صلى الله عليه وسلم مع طهارتها
وطهارة ثيابها لا وقائع الاحوال اذا وردت وظاهرها في الف ما ورد
في الشريعة وجب حملها على ما ورد ولو بالاحتمال القول الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه ان وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كسا
توب الاحمال وسقط بها الاستدلال لا واحتمال انما لا يجب
اي ظهرت بالماء موجود

وقولهم نجيت بالماء وقد غسلت اثوبها ساقط مربي برمته
او صي الحلبي الى هذا وناقله قاضي الحسين فخذ نقلا بحجة
اشار رد حجة الشافعية بقوله وقولهم اي جمهور الشافعية
بعدم العفو وتأويل الدليل باحتمال انه صلى الله عليه وسلم بالاحمال
كانت اي غسلت نجاسة فرجها بالماء وقد غسلت اثوبها
وباقى بدنها ايضا بالماء ذلك التوريل ساقط اي احتمال بعيد
لانه خلاف بعيد العادة في الاطفال فذلك الاحتمال يرمي برمته اي كله
اي يقطع النظر عنه اصلا بل القاطع ان الحمل للعفو خصوصا وقد اوما
مخفف او ماء الحلبي من ائمة الشافعية الى هذا السقوط وناقيل العفو
او السقوط عن الحلبي القاضي حسين فخذ نقلا للعفو او السقوط
دليل جمهور الشافعية على عدم العفو بحجة اي متلبسا التعليل
على المنقول ومع ذلك معتد الشافعية عدم العفو المذكور خلافا
لناظم ولسلفه

ها

وكل فضلة تحوي فضيلته وكن مريضا على هذا بحالته
وكل مع الطفل واشرب من موارده وعود النفس ان ترضى بعشرته

اي لا تمنع من موالاة الصبي خوفاً من الجاسة لانها معفو عنها
 في كل مع الطفل واشرب من موارده اي من الماء الذي شرب منه للعفو
 عن فيه اتفاق والخلاف في ثيابه وفي حمله او تعلقه بالصبي والعقد
 بطلان الصلوة صلاة من تعلق به او حمله وعود نفسك ان ترضى
 بعشرة الطفل للعفو المتقدم والشخص الاكل ~~الصلوة~~ من فضلة طعم
 الطفل الجوي ويجوز في فضيلته اي فضيلة مؤكلته وموئسته
 اذا كان الامر كما ذكر فكيف يصح على هذا الفصل العظيم المؤدي
 الى تهذيب الاخلاق ومكارمها لان النبي كان صلى الله عليه وسلم
 كان يأكل مع الحسن والحسين رضي الله عنهما **وما**
راي الحلي والقاضي نجاسة ما قد ارسلت دبر من ربح معدته
منجس اتوبه رطبوا اليه عند النبي ماء وقت بلتيه
وما علي من نجار الروث عندها يجلس الثوب ان لا قابض ربه
 يعني ان الحلي والقاضي حين من ائمة الشافعية اعتقد نجاسة
 الربح الخارج من المعدة وقالوا ذلك المخرج ان لا في الثوب الرطب
 او الالبسة الرطبة بخلاف الاستسقاء والتبني والاستسقاء معوضا
 وطوبى بلته للالبسة بناوبلها بلها بالعضق واذا الاقام ذكره
 ونحوه مع البل والرطوبة وقال نجسه وقال ايضا النجار الحلي
 من الجاسة لا بواسطة نار نجس ايضا يجلس الثوب الذي ان
 ونحوه عند ملاقائه له والكل ضعيف والمعتد طهارته سواء
 خرج من دبر او من كنيف او غيرهما ودخان الجاسة النجس
 هو ما كان بواسطة نار وما عداها طاهر

قال الفقيه

النسيان في اي جزء في الصلاة يكون عذرا او اما الخلاق في غير نحو النسيان
 الامن التي بالشهد علما بالتحقق فان صلاة تبطل بالاتفاق والمعتد عند
 الشهاب بن حجر عدم عذر من كمل الشهد كالذين قبله لعدم الطلب تكميل
 السورة بعد ركوع الامام واعتمد الشافعية على العذر لمن كمل تشهد
 الدور لندبه عنده كالقائل للفقهاء وهو اقرب من ماله على تكميل السورة وحديث
 يظهر اشتراط ادراك الفاتحة ومن السيد السهرودي امكان ادراك
 القيام قال وهو اولى من ندب الاتيان بالقنوت وجلسة الاستراحة مع
 قول الامام لها فلو ركع قبل ان يتم هذا المختلف لا تمام التشهد الفاتحة
 فالظاهر لشرعية التخلّف له يكون معذورا الى اخر ما نقل عنه من ابن قاسم
 على التحفة واليقيد بادراك الفاتحة والتماره اولى لان القيام ليس مقصودا
 لذاته حقيقة بل لاجل القراءة بخلاف السجود الدور ولا اعتبارهم
 اذ ركعها في سكتة الامام مثلا لندب استباح المأموم الفاتحة
 امامه ولا انه اقرب لطلب التكميل المستلزم للعذر والله
 اعلم والحاصل انه يعتبر اذ ركعها الكل ما يطلب قبلها كاطالة السجدة
 الحقيام الامام فان رفع عقبه جلوسه استراحة قبل انتصاب الامام
 بالشرط المذكور فان لم يفعل اذ ركعها اي الفاتحة فلا يندب له التاخر
 عن امامه ولا يعذر به الا ما تقدم من نحو الافتتاح مع ما ذكره
 له من ظن ادراك الركوع وانما عذر قبل انتصاب الامام لان السنة
 تاخر المأموم الى تلبس الامام بالركن بعده والمراة هنا وصوله الى
 محل تجزئ فيه القراءة ولو في الجملة ليشتمل الجلوس والولاء استراحة
 فيما يظهر بل يشتمل ما تجزئ فيه القراءة لتقاعد بالنسبة للنقل

اي ان ظن ادراك
 الفاتحة

وان اراد القيام ابتداء لان له القراءة حينئذ في نهوضه على المقعد
 فيعتبر في ترتيب التاخر الى الحد المذكور اذ لا راجع الفاتحة ظنا فان لم
 يدرك لا سماع الامام مع نزول ما عدى الواجب بان كان قبل
 اتمام هذا الماموم الفاتحة فانه يكون غير مقصرا لعدم الاشتغال
 بما طلب منه او لم يدرك لبطئه في القراءة وقد لا يدرك قدر الفاتحة
 لكن اختلف ظنه لمرآة الامام السورة فيعذر ويتحقق او دون
 قدرها فكثير البطي وقدم انفا ولبطئه في النهوض ولم يدرك
 قدر الفاتحة فكمسبوق استغفار سنة فيقصر من الفاتحة بعد
 ركوع الامام قدر زمن الجلسة وما زاد على عقبيه في رفع الامام ركعة
 من السجود الى اخر ملكيات في المسبوق وهذا ان قلنا ان
 الاستغفار يتلوه السنة موجب للتخلف للقراءة وكان ما ذكره
 من القيام ونزول تلك السنة اي مجموعها مع الفاتحة
 بالوسائل المفصلة فان وسعها وجب اتمامها ويسعى خلق
 امامه بشرطه فان قلنا ان ذلك موجب لتحمل الامام لها فلا
 يقرب بعد الركوع بل يتبع امامه والله سبحانه اعلم فهو لا يذكر
 في هذه الابيات حكمه مخالف لما سبق في الابيات السابقة في
 الجملة فاذا اقام احدهم الحال لم يكن ادرك فيها اي في هذه الصور
 المستتابة بسبب ما اخذ المشتقاق من ذكر زمان من القيام مع امامه
 يسع فاتحة معتدلة بان لم يدرك منه شيئا املا بان وجد
 امامه ركعا او ادرك منه ما يسع الفاتحة يقصر او شك
 فيما ادركه هل يسع الفاتحة فيتحلف لها ام لا يسع وهذا البيع

اي في نفس الامر
 بعد ان قلنا الاجراء

اي كان كان يعتادها
 في الاخيرتين

مدرج

مدرج في جملة من خالف حكمهم مسبق
فالحكم في الجميع بالموافق او حكم مسبق الامام السابق
 اي فالحكم في جميع هؤلاء اي عدى الاخير بقرينة افراده بالذكر
 فيما سياتي حكم الموافق الذي ادرك قدر الفاتحة من قيام الامام
 من وجوب التخلف لا تمام الفاتحة والسعي وراء الامام بشرطه او
 حكم المسبوق الذي لم يدرك ما ذكر في ذلك خلافا لضافه
 مسبوق في النظم للامام على حد الدرهم مضروب الاخير لا يزيد
 مضروب العبد فالاستناد الى التمهيد حقيقة له مجاز عقلي
كمسبي معتذر والامام ومنع من حرم عن القيام
 اي وذلك كالمعتذر الساعي وراء الامام اذ اقام ولم يدرك
 من قيام الامام ما يسع الفاتحة والمنع من حرم عن القيام مع
 الامام بسبب منعه من السجود معه ولو على ظهر انسان مثله
 بشرطه كذلك فالامانة في النظم من اضافته الصفة الى الموصوف
 وما كان لفظ المصدر في الاول مضافا الى فاعله او بالاسم الفاعل وفي
 الثاني الى مفعوله اول باسم المفعول وتفسير المنع من وقف في الا
 عند ان تحرر في صلاة عسقا فان هؤلاء الثلاثة لهم حكم المسبوق
 بالاتفاق ومثله في ذلك بطي التمهيد كما مر في الاشارة اليه سياتي
فهو كمسبوق بلا بوجبة والشك يحتاج الى تفتيش
 اي كل واحد الستة باخراج السابع كما مر وبانضمام الثلاثة المنظر
 له كمسبوق بدار بواجبه الشروع في القراءة عقب احرامه من غير
 مهلة او الركوع ان لم يدرك القيام وهذا ما عتمده العلامة ابن حجر للحق

وكذا الاول مع

غالبه بين الربلي وابن
 حجر مع

ظني البطي فانفق اتفاق
 عليه ان حكمه كمن سبق

اي وقع كاتفاق على
 ان حكمه كمسبوق
 كما مر الاشارة اليه

وهذا قيل للمسبوق
 حكما وتنظر للمستثنى

بنظره الامة المتفق عليها بجامع عدم ادراك كل ما يسوغ الفاتحة من القيام
 مع قيام العذر ولو قل بنسب تكميل التشهد وجلسة الاستراحة وتطويل
 السجدة لاجل تكميل التسيجات لما منع منه بشرطه اعني قلن ادراك
 الفاتحة لئلا يصير مسبوقا في ظنه فلا يعذر قطعا اذ بعيد طلب ما يقوت به
 واجب كان الحكم عنده كذلك وعند من يجعل الاعذار السابقة موجبة
 للقول لو قال برهنا ايضا يكفي ادراك الركوع مع اتمام الفاتحة ولو بعد لانه
 في حكم الموافق كما انه على ما قبله مسبوق حكميا وهو لا يقيد القراءة بعد ركوع
 الامام لفوات محلها بالركوع مع تحمل الامام لها حتى لو ظهر في صلاة الامام ما
 يوجب الاعادة لم تحسب الركعة على ما قيل **تتم** مراتب الظن هذا اذ
 ادراك الركوع فقط وادراكه مع الفاتحة وادراك قدر الفاتحة وادراك
 القيام والاول غير معتبر والثاني معتبر على الاول اعني جعل من ذكر كالموافق
 والثالث هو المعتبر على الثاني اي جعله كالمسبق والرابع كالاول وقد
 اعتبره السهردي لتكميل التشهد فليست على الفتوى حيث تدب للماموم
 عند ترك الامام له في الصبح بشرطه ادراك السجود وفرق بين المقيس
 عليه من وجوبه والمقيس مختلف لسنة ومقتضى هذا الفرق ان مطيل
 السجود لسنة يكفيها قلن ادراك القيام فقط الا ان يفرق بان
 السجود مقصود لذاته بخلاف القيام فانه مقصود للقراءة فالمعتبر ادراك
 ما هو مقصود لذاته فافهم والله تعالى اعلم والشك في قدر ما ادركه كل
 يسع الفاتحة ام لا يحتاج في الصلاة له اي لاجله لانه قد يكون ادراك
 قدر الفاتحة فلا يسقط عنه شيء منها وقد لا يدرك فيكون مسبوقا في الاراد الاحتياط
 فليقل الحمد ويركع ثم ان مع ركوع الامام يطهر

فمنه

فهو منكم مسبق عدل عن واجبه وامامه المبرر ككل
 مقدار ما فوته وقد رفع امامه للاستوى منها
 لا يركن لكنه يوافق ان تم ما عليه او يوافق

وذلك بان يقرأ الفاتحة ويركع ويطهر قبل رفع الامام عن اقل الركوع فاذا
 فعل ذلك فهو اي فاته من تحصيل الركعة واضع والاي يفعل ما ذكر اي لم يطهر
 قبل رفع الامام عن اقل الركوع فهو كسبوق عدل اي ما له عن واجبه من
 الشروع في قراءة الفاتحة الا شتال بالافتتاح او التصريح او وقفا كالتأ
 والحال ما كل مقدار ما فوته عليه سورة الحمد اي لم يقرأ بقدر الزمن الذي
 فاته في غير الفاتحة منها وحال عدم الكمال قد رفع امامه للاستواء من
 ركوعه فلا يركع حينئذ وحده لكنه يوافق امامه في الركوع مع السجود
 وان تم ما وجب عليه من الفاتحة او يوافق بالنية بالقلب ويحسب ان
 لم يتم الواجب لئلا تبطل صلاته بهوى الامام للسجود وجواز
 ان تم ليركع وحده فيدرك الركعة

لكن هذا واجبه اتماما فاعلم بحقيقة عدمها

اي وجب المعذور المذكور اتمام السورة بخلاف المسبوق فاعلم ذلك
 وغيره مقدم الا الى اخر الشطر وهذا اعتماد العلامة قال في القفنة ولو
 شك اصوله من الاحتياط فيتعلق لاقام الفاتحة ولا يدرك
 الركعة على الا وجه من شأقه فيه اليأس من لانه تعارض في حقه اعلان
 عدم ادراكها وعدم تحمل الامام عنه فان لم يات اتمامها رعاية للثاني و
 فاتته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية للاول احتياط فيهما انتهى
 وهكذا الذي لا يخفى

تص

مسبق او موافق
 مع

اي مثل هذا الشارح فيما ذكر من الزامه الاحتياط الا المأموم الذي نسب
 الى تقصيره كمن جلد في ستراحة ومن كمل التشهد على راي ابن حجر ومن
 طول السجدة من غير سهو ولا نسيان ولا غلط في الجميع وتقدم
 فيه واما مع شئ مما ذكر فلا تقصير امله باتفاق فهو لا يسهوا اصل التحمل
 الفاتحة عنهم لعدم عذرهم ولا للتعلق لها واعتقار الاركان الثلاثة
 كالمعذور لعدم العذر اتفاق في ذلك بل ان ركعوا واطمأنوا قبل رفع الامام عن
 اقل الركوع والاتباع في الهوى للسجود ان فراغوا من الفاتحة والاركان
 ومقتضى قاعدة العلامة ابن حجر فوات ركعتهم بفوات ركوعهم من ركوع الامام
 على الوجه المتقدم لعدم ادراك ما يسع الفاتحة من قيام الاعمار

فحكمهم حكم الشارح المذكور فليحرم
هذا اعتقاد الرهيني والاول الشبه في غير الاولى

ان هذا الذي تقر به ان لم يدرك من قيام الامام ما يسع الفاتحة من
 زوى الاعتذار من ان من لم يدرك مسبوفا حكما معتقدا الشهاب ابن
 حجر والقول الاول وهو انه كما لموافق معتقد الشمس الرهلي لكنه
 في غير بطي النزعة وفي غير الساعي المعذور بخلافه في القيام للفاتحة او في
 الاعتذار للزحمة او حقوق والفرق ان كلا من البطي والساعي المذكورين
 مستثقل بواجب لا مندوحة له عنه بخلاف الساعي والنايخ ولهذا
 لمند اليهما الصنرة تارة في اعتقار الاركان الثلاثة وفي غيرها في عدم
 تحمل الفاتحة وجملة يعور خبر المبتدئ الثاني والجملة خبر عن الاول
 المقاييد اليه معذرة في اعليه

اعلى الاول ذوات التقصير من مامر لا عذر له حقا فان
اتبع الاعتدال الفاتحة يركع وحده وتلك وضعية

اول

اذ لا تخلف بركن فعلى يلقى بلا عذر في ركعتي

اي ما تقدم في المنسحب الى تقصير مقتضى القول الثاني الذي اختاره
 ابن حجر والاعلى القول الاول الذي اختاره الرهلي فلا يعذر بالتعلق كما عذر التقصير
 بل يقر الفاتحة فان اتهم بعد اعتدال الامام ركع وحده والحقة والاركان المفارقة
 لكلا تبطل صلاته بهوى الامام للسجود وتلك اي هذه المسئلة ظاهرة حيث
 لم يحصل من تخلف عند امامه بركنين فعليين بلا عذر وذلك بان ركع قبل هوى
 الامام للسجود والملازم ما وزته محل القراءة في هويته للركوع قبل مجاوزة الامام
 له فان وجد تخلف على وجه المذكور بطلت صلاته فان عذبه لسهوا وجعل
 تحريمه فلا تبطل ومتى نزل العذر قبل الركوع وجب متابعة الامام او بعده
 اوفيه فان ظاهرا انه يحرم على ترتيب صلاته لانه على هذا القول في حكم
 الموافق لم يفت محل ركوعه والله اعلم في رفقائي والمنقول وغيره بالعرض
 على القواعد فانه لا يقدم على حكم الله الاجاهل او فاسقا كما قال جلال الدين
 السيوطي رحمة الله تعالى الم ابن عمر في اكثر ما مر مما اجد فيه نقلا

كذا على هذا من الاعتذار مسئلة الشك في الاعتذار

اي نظير من ذكر فيما تقدم في جعله كما لموافق المعذور على هذا القول الذي عليه
 الرهلي اي نظير عذره مسئلة الشارح فيما ذكره من القيام اي الشك الذي
 يشانه ان يسأل عن حكمه فيقرا الفاتحة ويسعى خلف امامه ما لم يسبق بالركن
 من ثلاثة اركان طويله وتقدم معنى الاحتياط الاعلى القول الثاني فلا تغفل
خاتمة حاصل جميع ما تقدم ان العذر له ثلاثة مراتب الاولى اشتغال

المقتدى عند ركوع حمل القراءة وغيرها الثانية اشتغاله بواجب تكميل
 الركعة الثالثة نومه وسهوه وغلطه في الانتقال وبعضها مختلف فيه

ببركتي
 ص

٢١

